الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016-2018) - السنة الثالثة 2018- الدورة البرلمانية العادية (2017 - 2018) - العدد: 22

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 7 شوال 1439

الموافق 21 جوان 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 9 ذو القعدة 1439

الموافق 22 جويلية 2018

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الرابعة والأربعين** ..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2) **ملحق** ..... **ص** 25

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والأربعين
المنعقدة يوم الخميس 7 شوال 1439
الموافق 21 جوان 2018

الرئاسة: السيد الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير الأول؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة، وبأسرة الإعلام، يشرفني أنا السيد الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بالتشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، رئاسة وتسيير أشغال هذه الجلسة نيابة عن السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة المعنيين عليها.

إذن، عملا بأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمواد من 93 إلى 97 و 114 و 116 إلى 122 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع للأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الأجوبة عليها.

بداية، أحيل الكلمة للسيد سليمان زيان، ليطرح سؤاله الشفوي الموجه إلى السيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد سليمان زيان: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم.

السادة أصحاب المعالي المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر؛

فعلا، طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي، يشرفني أن أطرح على مسامعكم، السيد الوزير الأول، الذي سينوب عنه السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان، السؤال التالي:

في إطار الشراكة بين الجيش الوطني الشعبي والمستثمر الإماراتي وشركة سوناطراك، وخلال تدشين مصنع سيارات مرسيدس، صرّح مسؤول في الجيش الوطني الشعبي في أخبار الثامنة بأنه سيُنشَأ مصنع كبير لإنتاج العجلات المطاطية (Les pneus) بولاية البويرة، وبالضبط بالمنطقة الصناعية للديرة، دائرة سور الغزلان، هذه المنطقة التي تتربع على 750 هكتارا، وتمت تهيئة 250 هكتارًا منها، ومن المفروض أن 100 هكتار خصصت لهذا المشروع المهم والاستراتيجي للوطن؛ وقد أوفدت شركة سوناطراك في

سنة 2015، بما أنني كنت رئيسا للمجلس الشعبي الولائي بالولاية، فرقا تقنية لمعاينة المنطقة الصناعية والمساحة المخصصة للمصنع، إلا أنه – السيد معالي الوزير ـ منذ ذلك الوقت لم يتبين للمواطنين الذين ـ فعلا ـ استبشروا خيرا بهذا المصنع، لما له من أهمية وطنية وكذلك بالنسبة للولاية في الحد من نسبة البطالة المتفشية بين شباب الولاية.

السؤال المطروح – السيد معالي الوزير ـ أين وصل هذا المشروع؟ وهل فعلا سيتم إنجازه بولاية البويرة؟

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سليمان زيان؛ والكلمة الآن للسيد وزير العلاقات مع البرلمان للإجابة على السؤال، نيابة عن السيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات، والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن السيد الوزير الأول، أود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد سليمان زيان، عضو مجلس الأمة الموقر، لطرحه سؤالا شفويا يتعلق بمصير مشروع إنجاز مصنع لإنتاج العجلات المطاطية بولاية البويرة؛ وردا على هذا الانشغال، يشرفني أن أفيدكم علما بالتوضيحات التالية:

إن الحاجة المعتبرة للسوق الوطنية في مختلف المجالات رغم القدرات التنموية المتنوعة، ومقومات النمو المتعددة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، دفعت بالحكومة إلى الالتزام في مخطط عملها بالعمل على تثمين هذه المقومات ودعمها، من خلال الانفتاح على الاستثمار والحفاظ على الأنظمة التفاضلية للتشجيع على الاستثمار، لاسيما بالنسبة للمشاريع المنجزة في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وترقية فرص الشراكة بين المؤسسات العمومية والمستثمرين الأجانب في مختلف المجالات، على ضوء التدابير والأحكام القانونية السارية المفعول. وفي هذا السياق، وفي إطار التزام السلطات العمومية بتشجيع كل فرص الشراكة مع المتعاملين أو المستثمرين الأجانب تم الاتفاق في إطار عملية التعاون بين الجزائر وأحد شركائها من دول الشرق الأوسط على إنجاز مصنع لإنتاج العجلات في ولاية البويرة.

إن هذا المشروع الذي يتوقع أن يلعب دورا كبيرا في دعم ديناميكية الاقتصاد الوطني، من خلال تلبية الطلب المحلي المتزايد على العجلات المطاطية، وفقا لمقتضيات القاعدة 49/51، التي تقوم عليها السياسة الوطنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، هذا من جهة، وخلق أكثر من 1000 منصب شغل من جهة أخرى، يهدف وفقا لمضمون الدراسة التقنية التمهيدية التي تم إعدادها إلى استحداث قدرات إنتاجية تقدر بحوالي 5 ملايين وحدة إنتاجية خلال سنة، في بداية الأمر أن تصل إلى حدود 10 ملايين وحدة خلال سنة لاحقا؛ وقد تم تنفيذا لهذا المشروع اعتماد المنطقة الصناعية بالديرة بولاية البويرة كموقع ملائم لاحتضانه؛ حيث تم تخصيص مساحة إجمالية تقدر بحوالي 100 هكتار.

وفي ذات السياق، أبدت العديد من الشركات الأجنبية رغبتها في الشراكة من أجل تنفيذ هذا المشروع، والمناقشات بهذا الشأن متواصلة بغرض:

1ـ اختيار شريك حائز للتكنولوجيا اللازمة للإنتاج من جهة، والتي تستجيب للمقتضيات القانونية التي يفرضها القانون الجزائري من جهة أخرى.

2ـ إنشاء شركة مختلطة في الجزائر من أجل إنتاج وتوزيع وتسويق العجلات المطاطية.

إذن، هذه هي وضعية هذا الملف، شكرا على كرم الإصغاء، وبارك الله فيك على سؤالك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد سليمان زيان، هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد سليمان زيان: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ شكرا معالي الوزير.

لقد أسعدتني شخصيا وطمأنتني وطمأنت مواطني ولاية البويرة، الذين ينتظرون هذا المشروع الهام والاستراتيجي

للوطن كذلك، لما يوفره من عملة صعبة للوطن، ونحن نعلم جيدا أن حظيرة السيارات الموجودة في الوطن، وكم تستهلك من منتوج العجلات، وفي ولاية البويرة، الشباب وخاصة منطقة الديرة والبلديات المجاورة لهذه المنطقة الصناعية منذ أن سمعوا بهذا الخبر وهم ـ فعلا ـ يستبشرون خيرا، وفي الأخير؛ ومنذ سنتين لم تكن هناك أية معلومات مما جعلهم يفقدون الثقة، ولكن ـ الحمد لله ـ على كل حال مادام المشروع مازال قائما و سينجز، الأمل خير من فقدان الأمل، حبذا لو توضح لنا ـ معالي الوزير ـ لي ولمواطني البويرة، الشطر الثاني من إجابتكم حتى يفهموا جيدا؛ وشكرا لكم على الإجابة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سليمان زيان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا – على كل حال– على تعقيب السيد العضو.

على كل حال، الشق الثاني الذي تكلمت عنه؛ الشق الأول، لكي أعلمكم نحن في إطار تشجيع المناولة، وخاصة في قطاع السيارات ولابد أن يكون لدينا (Des équipes montées) في مستوى تكنولوجية صناعة العجلات؛ صاحب المال موجود، وهو من الشرق الأوسط كما تفضلت به، صاحب السوق هو الجزائر، الأرض التي خصصت، بقي الطرف الثالث الذي لديه علاقة بالتكنولوجيا، لأنه كما تعرف أن صناعة المطاط تتطلب تكنولوجيا عالية. هناك بعض الشركات (Des équipes montées) تهمها السوق الجزائرية، وكما تعرف أن السوق الجزائرية سوق واعدة بالنسبة لإفريقيا وأوروبا، ولهذا اختيار الشريك الثالث أو الرابع، واحتمال أن يكون هناك شركاء آخرون لكي يكون المشروع متكاملا؛ وأنت تعرف أن العجلات لديها علاقة مباشرة مع المواطن، بحمايته؛ وتتطلب تقنية عالية، ولهذا بقي هذا الشطر الأخير الذي لديه علاقة بالتكنولوجيا و إن شاء الله، سينطلق هذا المشروع في أقرب الأوقات، عندما تكتمل المناقصات والاستشارات، أين سنجد (une bonne équipe montée) ليستطيع تلبية طرفنا، وكذلك الشريك الذي سيدخل بالأموال؛ هذه هي الحلقة المفقودة في هذا الشطر، وهنالك إجراءات متواصلة ـ وإن شاء الله ـ سيعرف المشروع قفزة نوعية في أقرب الآجال ـ إن شاء الله ـ لأن الدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، يؤكد حرصه على تشجيع الاستثمار في مناطق الهضاب العليا؛ وأنت تعلم أن هذا المشروع يوفر حوالي 1000 منصب شغل لسكان البويرة، وكذلك تقريبا 5 ملايين وحدة إنتاج بالنسبة لمطاط العجلات، أين نستورد أكثر من 7 ملايين وحدة سنويا، سننقص من العملة الصعبة ومن تكلفة العجلات المطاطية؛ هذه هي تقريبا الإجابة ـ سيدي الرئيس ـ أتمنى أن أكون قد وفقت في الرد على سؤالكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الشباب والرياضة، والكلمة للسيد عبد الحق قازي تاني لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحق قازي تاني: صباح الخير عليكم، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

سيدي رئيس الجسة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات، والسادة أسرة الإعلام،

طبقا لنفس الأحكام التي تنظم العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان يشرفني أن أطرح السؤال التالي على معالي وزير الشباب والرياضة:

تُقبل ولاية وهران على احتضان أكبر تظاهرة رياضية في البحر الأبيض المتوسط في غضون 2021 بعد افتكاكها من الجارة تونس في انتخابات مدينة بسكارا الإيطالية في 2015، لكن منذ ذلك الحين نلاحظ غَيابا شبه تام للتحضيرات المشترطة من طرف اللجنة الأوروبية لتنظيم الألعاب، إذ ما عدا الملعب الرياضي بسعة 40.000 مقعد، الذي يعد أحد أهم إنجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله في عمره، وبعض اللواحق الأخرى التي تبادر السلطات المحلية جاهدة بمتابعتها، لا شيء يوحي بجدية التحضير لهذه التظاهرة الكبرى، مع العلم أن سكان وهران ينتظرون بفارغ الصبر أن يكون لهذا الحدث وقع هام على المدينة وانعكاس إيجابي على الساكنة إذ يلاحظ إلى الساعة:

ـ تماطل في تنصيب لجنة التحضير التي من شأنها متابعة

الأشغال وصياغة البرامج الخاصة بالتنسيق مع الهيئات الدولية.

ـ غياب لتحضير النخب الرياضية للمشاركين المحليين وهو الإجراء المعمول به عادة.

ـ غياب لتحضير المتطوعين وتكوينهم مما جعل الشارع الوهراني يبدي قلقه حيال ذلك وينتظر الانطلاق الفعلي للتفاعل مع التظاهرة إيجابيا.

ـ ما هي إذن، سيدي الوزير، الإجراءات التي ستقوم بها دائرتكم الوزارية لاستدراك هذا الأمر؟

ملاحظة، سيدي رئيس اللجنة، أنه لابد من التنبيه على أن هذا السؤال قد طرح منذ مدة، وهناك الكثير من التطورات الإيجابية التي حصلت، وأرجو من سيادتكم السماح لي بالعودة إليها لاحقا بعد تدخل السيد الوزير؛ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ والكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

أولا، أقول لكم عيد مبارك، لكم ولكل الشعب الجزائري، وأتمنى أن يعيده علينا بالخير واليمن والبركات، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

يسعدني في البداية أن أقف أمام مجلسكم الموقر، لأجيب عن انشغالات السيد عبد الحق قازي تاني، عضو مجلس الأمة، المتمثلة في سؤاله الشفوي المتعلق بالتحضيرات لألعاب البحر الأبيض المتوسط وهران 2021، وقبل الشروع في الرد، يكون من المفيد أن أوضح ما يلي:

لقد اكتسبت بلادنا تقاليد عريقة وراسخة في المجال التنظيمي لمختلف المناسبات الإقليمية والقارية والدولية، في مختلف الاختصاصات والرياضات، كما سبق لها أن نظمت عبر الماضي عديد الدورات الرياضية الكبرى، منها على سبيل المثال ألعاب البحر الأبيض المتوسط لسنة 1975، وها هي تستعد لاحتضان الدورة 19 بوهران 2021، وكلها ثقة واقتدار لإنجاح هذا الموعد الرياضي المتوسطي الهام، وستكون على أتم الجاهزية من جميع النواحي سواء على مستوى استقبال الضيوف أو على مستوى جاهزية المنشآت الرياضية. ولهذا الغرض، أفيدكم علما أن الأشغال جارية على مستوى المنشآت المستقبلة لهذه الألعاب، والتي تخص ملعب كرة القدم الذي يسع لـ 40000 مقعد قد بلغت نسبة إنجازها 80٪، وهذا خلال زيارتي الأخيرة، تقريبا أكثر من شهر، وله أرضية معشوشبة طبيعيا وكذلك مضمار ألعاب القوى بسعة 4500 مقعد، إضافة إلى موقف سيارات يتسع لـ 2000 سيارة، وكل المرافق الضرورية وذلك لاستقبال الضيوف في أحسن الظروف.

للإشارة فإن السلطات العمومية قد خصصت غلافا ماليا معتبرًا يقدر بـ 1940900 دينار، لتجهيز وإعادة الاعتبار للمنشآت الرياضية الحالية لجعلها مواكبة للمقاييس والمعايير الدولية؛ وبهذا الصدد، تم تسجيل 8 عمليات استثمارية خصصت لإعادة تأهيل 7 مشاريع، وإنجاز مشروع جديد، تم انتقاؤها من طرف اللجنة الدولية للألعاب المتوسطية لاحتضان المنافسات، أما بالنسبة للدراسات الخاصة بالمشاريع والتي تقع على عاتق الميزانية المحلية فهي تشمل المشاريع التالية:

ـ إعادة تهيئة وتجهيز مركز الفروسية بالسانية؛

ـ إعادة تهيئة وتجهيز المسبح الأولمبي بوهران؛

ـ إعادة تهيئة قصر الرياضة حمو بوتليليس.

ـ إعادة تهيئة مركز التنس سانتوبر؛

ـ تجهيز نادي التجديف والكانوي بوادي تليلات؛

ـ متابعة وتجهيز ميدان الرمي بالأسلحة الرياضية ببئر الجير؛

ـ إعادة تهيئة ملعب أحمد زبانة؛

ـ إعادة تهيئة المعهد الوطني للتكوين العالي للشباب والرياضة بعين الترك، حوض السباحة والقاعة المتعددة الرياضات.

أما فيما يخص طاقة الاستقبال والإيواء للرياضيين على مستوى القرية الأولمبية، فقد تم تخصيص الإقامة الجامعية الجديدة بحي بلقايد، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بهدف ضم جميع البعثات

الرياضية المشاركة في الألعاب في مكان واحد، حيث شهدت أشغال التهيئة الخاصة بهذا الموقع نسبة تقدر بـ 60٪ وتتمثل في إعادة التهيئة الوظيفية للهياكل الموجودة المتمثلة في 5 إقامات، تصل طاقة استيعابها إلى 10000 سرير، تتشكل من غرف مزدوجة، تم تخصيص غرف في الطوابق السفلية لذوي الاحتياجات الخاصة، وهي مزودة بقاعات للاستحمام، يخصص منها 2000 سرير لخدمة الأشخاص العاملين في القرية وكذا المتطوعين، وبها 3 مطاعم تقدم 1500 وجبة دوريا، كما تضم 3 قاعات للرياضة وقاعة كبيرة لرياضة كمال الأجسام مجهزة بـ 3 مراكز للصحة، هياكل للأمن والحماية المدنية، جناح إداري، محلات تجارية، جناح استقبال وتوجيه، بالإضافة إلى مركزين للترفيه.

هذا وقد أشرفتُ على تنصيب اللجنة المنظمة للألعاب يوم 2 ماي 2018، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 17 ـ 75 المؤرخ في 9 فيفري 2017، المتضمن إحداث لجنة تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط 19 بوهران، وقد باشرت أعمالها بالمقر المخصص لها، ومن جهتنا نطمئنكم بأن الأمور تسير وفق رزنامة محددة، وقد أخذت في الحسبان كل النواحي التي لها علاقة بالتنظيم والسير الحسن للألعاب بما فيها تكوين الشباب المتطوع في اللغات الأجنبية، لاسيما المرافقين للبعثات الرياضية المشاركة، فالتحضير الجيد للألعاب المتوسطية بوهران في 2021 يحظى منا بكل الاهتمام و المتابعة المستمرة من جميع الجوانب، لاسيما ما يتعلق بالمشاريع في طور الإنجاز سعيا لاستكمالها في مواعيدها وآجالها المحددة.

لا يفوتني هنا أن أذكر بأن النخبة الرياضية الوطنية المشاركة في هذه الألعاب تواصل تحضيراتها وفق برنامج مسبق سطرته كل الاتحاديات الرياضية الوطنية المعنية بهذا الموعد الرياضي، كما ستشهد هذه الألعاب برنامجا ثقافيا وسياحيا للمشاركين مع توفير كل الظروف لتكون مدينة وهران في مستوى الحدث، عاصمة للرياضة في الفضاء المتوسطي ومنتجعا للفرجة ومقصدا للسياح، ومرآة لما حققته بلادنا من إنجازات وما أحرزته من تقدم وحداثة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الحق قازي تاني، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عبد الحق قازي تاني: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛

كما سبق أن قلت في البداية إن هذا السؤال ربما طرح من قبل، وأمور كثيرة قد طرأت، وهي مناسبة بالنسبة لي حتى أشكر السيد الوزير على كل هذه التوضيحات التي قدّمها والذي أكد على استدراكه لما فات، وكما أغتنم الفرصة لأشكر الشكر الجزيل السيد مولود شريفي، والي ولاية وهران، الذي يعمل جاهدا الآن من أجل الوقوف على كل المنشآت التي ذكرتها، لكن سيدي الوزير، أنت تعرف أن ملفا بهذا الحجم هو ملف كبير، وله ثقل ووزن، وبالتالي فهو يتعدى الشأن المحلي، وعليه نحن نطمح أكثر في دوركم المهم، خاصة وأنكم رئيس اللجنة الوطنية، لدعوة كل الوزارات الأخرى بما فيها وزارة السكن، وزارة البيئة، وزارة النقل خاصة لإعطاء الأهمية القصوى لكل هياكل ولاية وهران، لأنه كما يقال «الزواج ليلة وتدبيره عام» و«غمض عينيك يصبح الحال»، إذن، كل هذه الأشياء تحتاج إلى رعاية أكثر كما وقفتم عليها منذ مدة، وكما تقف عليها الآن السلطات المحلية، وبالتالي فنحن نسعى إلى ذلك، لأن المسألة بالنسبة لوهران وللجزائر هي مسألة ذات أهمية قصوى، فالانعكاسات السياحية والاقتصادية التي ستأتي بها، وبالتالي، فبالنسبة لساكنة وهران، هذا الهدف الثاني بعد افتكاك الألعاب من الجارة تونس التي كانت هي أيضا طموحة وقدمت برنامجا ثريا في سنة 2015، برزت وهران من خلال البرنامج الواقعي الذي قدمته ولعل أهم النقاط هو وجود الهياكل القاعدية، وهنا نشكر ونحيّي فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي تنبأ لهذا الأمر وأعطى للجزائر منشآت قاعدية كبرى مثل 40000 مقعد في وهران، في تيزي وزو، في قسنطينة، في الجزائر العاصمة، هذه كلها معطيات إيجابية تؤهل الجزائر لاحتضان مثل هكذا تظاهرات؛ ولكن الأهم من ذلك ـ معالي الوزير ـ هو أن تتفاعل كل الأدوار حتى تخرج بنتيجة إيجابية.

أنا لما طرحت هذا السؤال كان عن قصد، لأنه كان هناك تأخر فعلي لتنصيب اللجنة الأولمبية، لكن الآن قد نصبت، نتمنى أن تحظى بشكل أكثر وأوفر بتحضير النخبة الوطنية، لأنه من بين الأهداف الأساسية لتنظيم ألعاب

البحر المتوسط لكل بلد هو الحصول على نتائج إيجابية، وبالتالي مازال أمامنا ثلاث سنوات، حيث ستكون وهران قبلة لجميع الألقاب في كل النشاطات الرياضية، وتكون أيضا قبلة للسياح بامتياز؛ وأرجع إلى سلسلة التضامن التي شكلها سكان وهران، ومن خلالهم كل الشعب الجزائري مع تهنئة الرئيس في ذلك الوقت، نريد أن تكون لـ 2021 فرحة مستمرة إلى حين. أتوقف هنا لأن الوقت لا يسمح وأتمنى أن تقفوا أكثر من ذلك، سيدي الوزير، على كل المنشآت خاصة التقنية منها، شكرا لكم؛ بارك الله فيك سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني، الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا مرة أخرى للسيد قازي تاني، وعلى هذه الشروحات الخاصة بكيفية وأهمية هذا الموعد الدولي المتوسطي؛ صحيح أنه ليس من السهل احتضان أو اكتساب تنظيم ألعاب بمستوى هذا الحجم، لولا العمل الهام والقيم الدبلوماسي الذي قام به فخامة رئيس الجمهورية، لكسب هذا الرهان، هو موعد لابد أن يكون ـ إن شاء الله ـ كالمعتاد، مرآة لمدى تطور مستوى الهياكل على مستوى الوطن في كل الجوانب، في الجانب التنظيمي، كما أشكركم على إتاحتنا هذه الفرصة، أطمئنكم أن الانشغال هو انشغال واقعي ومنطقي، لكن لتطمئن قلوب الجميع أن هذا الملف يُسيَّر في إطار عمل ما بين قطاعات الوزارات، وأول شيء قمنا به بعد تنصيبنا في اللمسات الأولى وفي الشهر الأول هو تنصيب اللجنة الوطنية لتنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط بمعية الوزارات المعنية، حتى نجعل من هذا الحدث حدثا يعود بالخير ـ إن شاء الله ـ على البلاد في تسويق صورة الجزائر لتنظيمها في كل المجالات السياحية والرياضية، ويكون ـ إن شاء الله ـ حفل متوسطي لكل شباب البحر الأبيض المتوسط؛ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد بوجمعة زفان، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

أصحاب المعالي، السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترمين،

رجال ونساء الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

عيدكم سعيد وعمركم مديد وكل عام وأنتم بخير، إن شاء الله، السؤال المقدم إلى معالي السيد وزير الشباب والرياضة الذي نتمنى له كل التوفيق والنجاح في مهامه يتضمن ما يلي:

إن قطاع الشباب والرياضة كان ولا يزال رهانا استراتيجيا للاستثمار في الطاقات الشبانية والرياضية بما يقوم به من أنشطة وبرامج لفائدة الشباب، وبالرغم من النفقات والتكاليف الكبيرة التي تخصصها الدولة لبناء المرافق المتنوعة وتجهيزها وممارسة التكوين فيها والتأهيل من أجل النهوض بهذا القطاع.

سيدي الوزير، قطاع الشباب والرياضة على مستوى ولاية أدرار التي تعد بحجم قارة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتدعيم، حيث قصورها وتجمعات سكانها متباعدة، وتتطلب مرافق ومراكز وموارد بشرية متخصصة لتأطيرها والتكفل فيها بفئة الشباب، فما هي أسباب عدم توظيف واستغلال كافة المؤسسات والمسابح المنجزة على مستوى بعض البلديات منذ مدة؟ وهل لنا أن نعرف أسباب عزوف الشباب عن الإقبال لممارسة الأنشطة المختلفة في هذه المؤسسات؟

تقبلوا – سيدي الوزير – كامل التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات، والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

الحضور الكرام.

يطيب لي في تدخلي هذا أن أحيّي السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، على السؤال الشفوي حول المرافق الرياضية والشبانية لولاية أدرار، وهو ما نلمس فيه الاهتمام والتطلع لمستقبل أفضل لقطاع الشباب والرياضة والنهوض به في مختلف ربوع الوطن، بالنظر إلى المجهودات المعتبرة التي تبذلها السلطات العمومية في مجال بناء المرافق والمنشآت الرياضية وتجهيزها، لاسيما ما تعلق بمناطق الجنوب الجزائري.

إسمحوا لي، في البداية، أن أذكر بأن ولاية أدرار قد استفادت في إطار المخططات التنموية الخماسية الثلاثة على غرار ولايات الوطن من تسجيل 110 عمليات، نتج عنها 234 مشروعا برخصة برنامج إجمالية تقدر بـ 7.838.000.000 دج، تتضمن 206 مشاريع، 106 مشاريع تم استلامها، 21 مشروعا في طور الإنجاز و 7 مشاريع لم تنطلق بعد وذلك لأسباب مالية. إن هذه المشاريع تساهم في تلبية الاحتياجات والمتطلبات الشبانية فيما يخص المجالين الممارسة الرياضية والنشاط الشباني، وهي تمس مختلف البلديات التي تعد بـ 28 بلدية بهذه الولاية ذات المساحة الشاسعة مع ملاحظة تأخر تسليم مؤسستين بكل من بلدية أولاد أحمد تيمي وبلدية أقبلي، أما بلدية المطرفة لم يتم بعد تجهيزها.

في مجال التأطير تعتبر ولاية أدرار ضمن الولايات التي تتوفر على نسبة لا بأس بها نسبيا، مقارنة بالولايات المجاورة، حيث يصل عددهم إلى 261 إطارًا موزعين على 165 مؤسسة شبانية ورياضية، حيث من المرتقب زيادة العدد في إطار ضمان توازن توزيع الإطارات على مستوى مناطق الجنوب الجزائري.

أما بخصوص المسابح غير المستغلة على مستوى بعض البلديات فهي عبارة عن أحواض مائية صغيرة منجزة في الهواء الطلق لا تتجاوز مساحتها 24 مترا مربعا موزعة على مستوى 8 بلديات، وقد أنجزت بصفة استعجالية في سنة 1989، استغلت لفترة، حيث تم الاستغناء عنها بسبب عدم صلاحيتها ولعدم توفرها على أدنى الشروط الصحية المتمثلة في نظام تصفية المياه وغرف الاستحمام، وقد تم إصدار تعليمة وزارية في شأن هذه الأحواض المائية في 2007 للاستغناء عنها تدريجيا على المستوى الوطني، واعتماد نمط آخر من المسابح الجوارية المغطاة والمجهزة بكل ما تقتضيه مثل هذه المنشآت لممارسة السباحة من غرف لتغيير الملابس والاستحمام؛ ونظرا للحاجة الماسة لمثل هذه المرافق في الجنوب المتميزة بالظروف المناخية القاسية الصعبة، خاصة في فصل الصيف تم الشروع في تهيئة وترميم 4 من بين هذه الأحواض المائية المغلقة في كل من بلدية تيميمون، أولف، رقان، أوغروت، ليتم الاستفادة منها خلال هذه الصائفة مع إبقاء الأحواض لكل من بلديات الشروين، تسابيت، زاوية كونتا وتينركوك.

في صبيحة اليوم لاحظنا في إحدى الجرائد اليومية كتبت مقالا فيما يخص هذه المعلومة بوضع حيز التنفيذ 4 مسابح التي ذكرتها بعدما تم رد اعتبارها، وفي هذا المجال، هناك 6 مسابح مغطاة ومستغلة حاليا تتوفر على كافة الشروط، ومسبحين في طور الإنجاز وكذا مسبحين في طور الدراسة.

أما عن تساؤلكم المتعلق بعزوف الشباب عن الإقبال لممارسة الأنشطة بمؤسسات القطاع، فالواقع يؤكد غير ذلك، حيث نلاحظ أن بعض الولايات تعرف إقبالا معتبرا، فولاية أدرار تضم 268 ناديا رياضيا، تعمل على هيكلة ما يقارب 31230 رياضيا في مختلف الأصناف والتخصصات، ناهيك عن الشباب الممارسين للرياضة وكذا النشاط الترفيهي، حيث إن العدد في ارتفاع مستمر بفضل المؤطرين وأساتذة معاهد التكوين القطاعي، لأن احتياجات الشباب واهتماماتهم المتجددة بشكل دائم والنظر في كيفية تلبيتها، لأن توافد الشباب على ممارسة مختلف الأنشطة يتوقف على جملة من الشروط تتمثل في نوعية النشاطات المقترحة للشباب ومدى استعمالهم لتقنيات التنشيط الحديثة والإصغاء لهم، وتوجيه ميولاتهم نحو استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والاستخدام العقلاني لمختلف الوسائط الإعلامية.

أجدد للسيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، ومن خلاله لمجلسكم الموقر تقديري وعرفاني على الاهتمام بتنمية وتطوير ولايات الجنوب الجزائري، كما أؤكد لكم استعدادنا الدائم لتلقي اقتراحاتكم وانشغالاتكم حول كل ماله علاقة بترقية الشباب وتطوير الممارسة الرياضية ببلادنا؛ شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بوجمعة زفان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول إلى معالي الوزير، على التوضيحات التي قدمها في إجابته.

الجميع يعلم أن قطاع الشباب والرياضة لا يقل أهمية عن القطاعات التي لها صلة مباشرة وغير مباشرة، وعلاقة التعامل مع فئة الشباب والأطفال، مثل قطاع التربية والتعليم والتكوين المهني، التعليم العالي، العمل والتشغيل والثقافة، وكافة الجمعيات الناشطة في هذا المجال، وعليه، يتحتم على جميع المنتسبين والعاملين في هذه القطاعات التحلي بخصائص ومميزات تجعل الشباب يرتاحون لها ويقبلون على التعامل معها في المؤسسات الشبانية والرياضية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

من الجدير بالذكر أن ولاية أدرار- كما أشار معالي الوزير- تتكون من ولايتين منتدبتين، و11 دائرة، و 28 بلدية، تعد من الولايات المحظوظة والمغبونة في نفس الوقت، محظوظة من حيث استفادتها من إنجاز مرافق وهياكل معتبرة في المخططات التنموية المنبثقة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، تتمثل في دور بيوت الشباب، المركبات الرياضية الجوارية، مراكز ثقافية، قاعات متعددة النشاطات، مغبونة من حيث النقص الكبير في التأطير البشري بسبب عدم رفع التجميد عن التوظيف بالقطاع، وقلة التجهيزات والمعدات التي يتطلبها الشباب والأطفال لممارسة مختلف هذه الأنشطة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المسؤولين على الإدارة وعلى رأسهم السيد الوالي، والمسؤولين عن إدارة القطاع بالولاية والمسيرين لهذه المرافق والمحدود عددهم، تبقى جهودهم غير كافية إذا ما قورنت بتعداد المؤسسات المتواجدة على مستوى البلديات والمجمعات السكنية مع شساعة رقعة الولاية وتباعد قصورها البالغة 294 قصرا، وعليه، نطالب بإعطاء عناية وأهمية خاصة للإطارات العاملة بجد واجتهاد، خاصة منهم الإطارات المحليون القدامى الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لترقيتهم، نظرا لاكتسابهم الخبرة والتجربة، وعلى هذا الأساس، نقترح على معالي الوزير العمل والنظر في ترقية عدد من الإطارات للاستفادة من تجربتهم وخبرتهم في قطاع الشباب والرياضة، حتى على مستوى بعض الولايات الأخرى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا؛ نتقاسم بدون شك نفس الشعور ونفس الفحص الذي قام به السيد العضو المحترم حول وضعية ولاية أدرار، وعلى غرار ولاية أدرار بعض ولايات الجنوب التي نكنّ لها كل التقدير والاحترام؛ نحن نعمل في إطار هذا الانسجام الوطني، صحيح أنه كانت هناك أشياء كثيرة إيجابية استفادت منها هذه الولايات وبالأحرى ولاية أدرار، صحيح أنه مازالت هناك إنجازات فالتنمية ليست لها حدود، في كل سنة كانت متطلبات جديدة تتماشى وتسير حسب طموحات شبابنا في مختلف القطاعات، القطاع، كما أشرتم، حساس لأنه يمس فئة كبيرة من المجتمع الجزائري، أكثر من 70٪. وسنعمل سويا - إن شاء الله - وأعدك أن هذا الفحص الذي قمتم به يعكس الواقع سنأخذه بعين الاعتبار وتكون لنا السانحة لزيارة أدرار، نعمل - إن شاء الله - سويا للمضي قدما بهذه الولايات نحو آفاق تتماشى وطموحات شباب الولاية وطموحاتكم - إن شاء الله - شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى أيضا مع ذات القطاع والكلمة للسيد محمد بوبطيمة، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وبارك على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

متقدما لكم بالتهنئة الخالصة بمناسبة عيد الفطر المبارك، ومن خلالكم للشعب الجزائري، قاطبة آملا من الله تبارك وتعالى أن يعيده علينا بالخير والبركة والاستقرار والتقدم

والازدهار.

سيدي الرئيس، طبقا للأحكام المعمول بها والتي تحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير الشباب والرياضة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن التحسن الملحوظ والاهتمام المتواصل من قبل الدولة بقطاع الشباب والرياضة خاصة في إنجاز الهياكل الرياضية لمختلف النشاطات، دفع بالكثير من الشباب إلى إنشاء جمعيات رياضية نتج عنها القيام بالعديد من المنافسات الولائية والجهوية والوطنية.

وقد ساعد ذلك الاهتمام بظهور نوادي رياضية وجمعيات بولايات الجنوب استقطبت المئات من الشباب وخلقت جوا تنافسيا بين مختلف النوادي وقد ساعدت تلك الهياكل على تحسن المردود الرياضي، مما جعل الكثير من النوادي بولايات الجنوب يرتفع مستواها إلى المنافسات الوطنية ضمن الأقسام الممتازة، والفرق الأولى وطنيا والحصول على ميداليات وطنية وأحيانا دولية، غير أن العائق الكبير الذي تعاني منه مختلف الفرق بولايات الجنوب عموما هو العائق المالي، فنجد أغلب هذه الفرق تعتمد على بعض المساعدات القليلة التي تسلّم كمساهمة من البلديات أو الولاية أو المجالس الولائية؛ وعليه، فإن ولاية غرداية على غرار الكثير من ولايات الجنوب تعاني هذا الجانب وإذا ما سجلنا أن لها عدة فرق تلعب في مستوى الأقسام الأولى جهويا أو وطنيا ككرة الطائرة، واليد والقدم ومختلف الرياضات الفردية؛ وعليه ما هي الحلول التي يمكن أن تقدمها الوزارة لمساعدة تلك الفرق؟ ولماذا لا تتقدم الوزارة بمشروع قانون يلزم الشركات الوطنية خاصة البترولية في إطار الإشهار الرياضي بتقديم مساهمات مالية لهذه الفرق تشجيعا لشباب تلك الولايات خاصة أنهم في أمس الحاجة لتدخل الدولة؟

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام مرة أخرى،

يشرفني ويطيب لي أن أقف أمامكم مرة أخرى لأرد على انشغال السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة، شاكرا له اهتمامه وجهده في التنويه بما تبذله الدولة من سلطات مركزية ومحلية من أجل النهوض بقطاع الشباب والرياضة، يكون من الضروري الإشارة للعمل الجبار للسلطات العليا من أجل تحقيق المساواة في ممارسة الرياضة وتطويرها وكذا الإنجازات المحققة خلال عقدين من الزمن في ظل الحكمة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، ودعمه الكامل للحركة الرياضية الوطنية في مجال تزويد مختلف المناطق والجهات بالمنشآت الرياضية القاعدية الكبرى المخصصة لرياضات المنافسة، وكذا الدعم المالي والمادي من طرف الدولة تجاه رياضة النخبة.

كما أتوجه بالرد على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية بولايات الجنوب، الذي يعتبر موضوع انشغال العديد من الفاعلين والممارسين الرياضيين سواء على صعيد الفرق الرياضية المحترفة أو الهاوية، فتوسُّع الممارسة الرياضية لدى الشباب قد شمل مجمل ولايات الوطن وهذا بفضل مجهودات الدولة في توفير المرافق والتجهيزات والإعانات المالية للرفع من مستوى الممارسة الرياضية في أوساط الشباب كما ونوعا، حيث ازداد عدد الممارسين الرياضيين في الأندية والجمعيات الرياضية المحترفة منها والهاوية، وكذا الرياضة الترفيهية، في هذا السياق فإن تنظيم الرياضة يخضع لأحكام القانون رقم 13 ـ 05 المؤرخ في 23 جويلية 2013 الذي ينظم هياكل التنشيط الرياضي كالآتي: نوادي رياضية،

– رابطات رياضية، إتحاديات رياضية،

– اللجنة الوطنية الأولمبية، اللجنة الوطنية شبه الأولمبية،

– الجمعيات الرياضية المذكورة في المواد 24 و49 و56، المنضوية تحت لواء الاتحاديات والرابطات.

إن هذا التنظيم هو الكفيل لوضع الإمكانات البشرية من إطارات، والإمكانات المادية والمالية من مرافق وتجهيزات، وكذا الموارد في خدمة الحركة الرياضية الوطنية، وفقا للمادة

162 من هذا القانون، تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، تطبيقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تمويل أو المساهمة في التمويل، جملة من الأنشطة الرياضية المهيكلة، كما يشير نص القانون إلى معايير التمويل حسب مؤشرات التطور الرياضي الوطني وآليات المراقبة والتقييم، وكذا آليات ترمي إلى التخفيف من الفوارق الجهوية، لاسيما عن طريق الصندوق الوطني والصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.

إن السياسة المنتهجة من قبل الدولة في هذا الإطار تندرج أساسا على مرافقة ودعم هياكل التنشيط والتنظيم الرياضي على المستوى القاعدي، لاسيما بمناطق الجنوب الكبير ومنها النوادي الرياضية في العديد من الاختصاصات، وإن كانت حصة الأسد تعود دوما لنوادي كرة القدم، نظرا لخصوصية هذه الرياضة الأكثر شعبية، ممارسة ومتابعة من طرف الشباب وارتفاع كلفة مصاريفها أثناء تنقلها لإجراء مباريات المنافسة، وقد خصصت وزارة الشباب والرياضة في سنة 2017 إعانة إضافية لدعم النوادي الهاوية لكرة القدم بولايات الجنوب، أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية، قدرها 16 مليار سنتيم، وأشير أننا نستقبل يوميا عدة رسائل متعلقة بطلب الدعم وإعانات لمختلف النوادي الرياضية، وكذا لتنظيم التظاهرات المبرمجة في ولايات الجنوب، مما يعطي رسالة واضحة بأن الإعانات الممنوحة في إطار الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والممارسات الرياضية والبدنية أصبحت لا تكفي لتغطية النشاطات والتظاهرات الرياضية المبرمجة، والتي تكاثفت في السنوات الأخيرة بفضل المنشآت والهياكل الرياضية المنجزة في إطار البرامج الخماسية الثلاثة، مما يتوجب علينا التفكير في إيجاد موارد أخرى لتدعيم وتنويع مصادر التمويل، والتفكير في مصادر أخرى كمساهمة الممارسين الرياضيين المنخرطين بالنوادي والجمعيات الرياضية وغيرها؛ ومما سبق، أعلمكم أن مصالح دائرتنا الوزارية بصدد دراسة مشروع يخص 12 ولاية من ولايات الجنوب، يهدف إلى تدعيم وتحسين الإعانات المالية الممنوحة من قبل الصناديق الولائية، وذلك عن طريق الصندوق الوطني لدعم مبادرات الشباب والممارسات الرياضية والبدنية.

أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم حول مشروع قانون يلزم الشركات الوطنية، خاصة البترولية بتقديم مساهمات مالية لهذه الفرق، فالشركات البترولية الموجودة في الجنوب كغيرها من الشركات العمومية خاضعة للقانون الخاص، وليست بمؤسسات تحت الوصاية، وهي حرة في اختيار الجمعيات والنوادي الرياضية لتمويلها، وإسداء الرعاية لنشاطاتها، وعليه، يرجى من النوادي الرياضية لجنوبنا الكبير بذل مجهودات أكثر لتنويع مصادر تمويلها والتقرب أكثر من الشركات الوطنية والخاصة لإقناعها على مساعدتها بموارد مالية إضافية في إطار عملية الإشهار والرعاية.

في الختام، أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة، والسيدات والسادة أعضاء المجلس، كما أتمنى أن أكون قد وفيت في إجابتي عن جميع الانشغالات التي تم طرحها في هذا اليوم، وتبقى مصالح دائرتنا الوزارية تحت التصرف للرد على الانشغالات والمتطلبات التي يتفضل السادة أعضاء المجلس بطرحها، وإيصالها عن الشباب الجزائري من مختلف ربوع الوطن؛ شكرا مرة أخرى على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد بوبطيمة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد بوبطيمة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد الوزير، نشكركم على تدخلكم الذي عرّج على الكثير من جوانب الحياة الرياضية، وغيرنا لا يمكن أن ينكر الجهد المبذول من طرف الدولة، غير أنه لابد من السعي إلى تحقيق الأفضل، وعليه فإننا نؤكد وبشكل ملح أن سبب معاناة الكثير من النوادي والفرق يعود إلى المورد المالي، فإذا ما تناولنا على سبيل المثال لا الحصر، فرق كرة الطائرة مثلا واليد لكل من متليلي بولاية غرداية، والأغواط، وورقلة، والتي استطاعت أن تفتك الصعود إلى الأقسام الممتازة ولمرات عديدة رغم ضعف المورد المالي، فسبب تقهقرها يعود إلى السبب المذكور، وكذلك صعوبة التنقل، حيث نسجل أن الفريق الواحد قد يقطع مسافة 2000 كلم ذهابا وإيابا لإجراء مقابلة واحدة، وإذا ما جمعنا تلك المسافة لموسم رياضي فإنها قد تتجاوز 20000 كلم، كونها قد تنتقل إلى بجاية أو وهران أو سطيف أو عنابة أو إلى العاصمة مثلا،

وللبرهنة على دور العامل المالي في ارتقاء الفرق نأخذ مثلا: فريق الساورة، الذي نأمل أن يواصل مشواره وأن يجد السند الكبير لمواصلة الحفاظ على ذلك الجانب الإيجابي، قلت مثلا فإنه أصبح ضمن بطولة المحترف، ذلك بفضل المساهمة المالية من شركة سوناطراك، لكل من الساورة جنوبا وقسنطينة شرقا، ووهران غربا والمولودية وسطا، وهذا بفضل تدخل فخامة السيد رئيس الجمهورية، فالمساعدات المالية للصندوق الولائي والبلدي ومساهمة المجلس الولائي لا تمكّن من الحصول إلا على ما نسبته 15٪ أو أقل من إجمالي المصاريف، يعني في الغالب ـ السيد الوزير ـ أن فرقنا تلعب في الأقسام الممتازة رغم هذا التنقل، من الممكن ألّا تتجاوز ميزانيتها 300 مليون، في الوقت الذي تصرف 1 مليار إلى 2 مليار، ونفس الكلام يشمل فرق كرة القدم للأقسام الجهوية، فمثلا فريقا ولاية غرداية لكل من متليلي وهلال غرداية، قد يتجاوز الفريق الواحد منهما قطع ما يزيد عن مسافة 10000 كلم للموسم، ومجموع المساعدات المالية لا تفي بالغرض، والتي لا تتجاوز النسبة التي ذكرناها، علما أن وزارة الشباب والرياضة ـ السيد الوزير ـ الأقسام الجهوية في الموسمين السابقين كانت تساعدهم في حدود 250 مليون سنتيم وهي مشكورة على ذلك، في الحقيقة يسجل لكم.

نود ـ إن شاء الله ـ في هذا الموسم أن تستمروا في ذلك، مؤكدين في الأخير على الاهتمام بالملاعب الجوارية ، ولدي آخر توصية من شباب بلدية متليلي وهي إعادة تكسية الملعب البلدي الذي هو منذ 12 سنة في ظروف....، وألح دائما على إلزام الشركات الموجودة بالجنوب بمختلف الطرق على أن تساعد هذه الفرق، وصندوق الجنوب – فليسمح لي السيد الرئيس ـ آخر كلمة، بودي أن تستفيد منه الفرق بعقد اتفاقية بين الخطوط الجوية الجزائرية ووزارة الشباب والرياضة في نقل هذه الفرق لمسافات بعيدة، على أن يكون تسديد المصاريف من طرف صندوق الجنوب؛ شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛

استمعت باهتمام كبير إلى تدخل السيد العضو المحترم، على بعض خصوصيات الرياضة وبالأحرى كان التوجه مبنيا على الأكثر في رياضة كرة القدم، نحن كوزارة نشرف على كل الرياضات والشباب، وصحيح أن هناك خصوصيات ومتاعب كثيرة لهاته الفرق على مستوى مناطق الجنوب، الإشكالية موجودة في الإمكانيات المالية، بالرغم من أن هناك مرافقة خلال السنة الماضية، كان هناك دعم من طرف فخامة رئيس الجمهورية لفرق الجنوب، وكما أشرت نحن نفكر في مرافقة 12 ولاية من الجنوب، لكن ليس المال وحده هو الحل، المال في بعض الأحيان يكون حلا، لكن هو المشكل في نفس الوقت، لابد من أن يكون هناك تسيير وعمل كبير يجب أن يرافق هذه الفرق الرياضية في كل ملف مفتوح، سجلت بكل عناية هذه التدخلات وسنعمل ـ إن شاء الله ـ مع بعض لمرافقة هذا القطاع بمعية السادة الأعضاء وكل المسؤولين المحليين لنرتقي به إلى الطموحات التي يمكن أن نجسدها بتظافر جهود الجميع، لأن هذا القطاع يمس عدة قطاعات، لابد أن نعمل في هذا التصور لكي نحتضنه لأنه محتاج لذلك ونضعه في السكة الصحيحة ـ إن شاء الله ـ وبهذا الدعم وبهذا التفكير وبعناية الجميع نعطي قيمة مضافة لقطاع الرياضة ـ إن شاء الله ـ على مستوى الجنوب وحتى على المستوى الوطني، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والكلمة للسيد مصطفى جغدالي ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وعيد سعيد ـ إن شاء الله.

طبقا للأحكام المعمول بها لطرح الأسئلة الشفوية، يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير الفلاحة بالسؤال التالي نصه:

بناء على المنشور الوزاري المشترك 1839 المؤرخ في 2014/09/04، والمتضمن إنشاء محيطات جديدة، حيث ينص صراحة أن توزيع الأراضي في إطار الامتياز يكون بعد إنشاء محيطات جديدة، الأمر الذي أصبح عائقا عند العديد من الفلاحين الذين يريدون إنشاء مستثمرات جديدة في الأراضي العرشية والتي تكون بصفة متفرقة، أي لا يمكن استحداث محيط خاصة في المناطق السهبية، حيث إنه تم توقيف إجراء استصلاح الأراضي عن طريق الحيازة العقارية كما ينصه قانون 83، وعليه؛

ما مدى إمكانية استحداث إجراء حتى نمكّن هؤلاء من استصلاح الأراضي في إطار الامتياز؟ وما مصير تسوية الأراضي المنتجة التي استفادت من الدعم الفلاحي وهي بدون سند قانوني (أراضي العرش)، أملاك خاصة بالدولة مع العلم أن هذه الأراضي قد دخلت في مرحلة الإنتاج؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ليرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

شكرا لك سيدي رئيس الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلي، السيد وزير الصحة،

أسرة الإعلام،

أود في البداية أن أقدم لكم تهاني الخالصة، بمناسبة عيد الفطر المبارك، أعاده الله علينا بالخير واليمن والبركات على الجميع وعلى العباد والبلاد.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة، السيد مصطفى جغدالي، على طرحه لهذا الانشغال الهام، وهو في الحقيقة انشغالنا وانشغال أسرة الفلاحة، وكذلك السلطات العمومية في أعلى مستوى، لما للعقار من أهمية في المعادلة الاقتصادية بصفة عامة والمعادلة الفلاحية بصفة خاصة، وهي هذه الأراضي الناتجة عن استحداث محيطات، لاسيما في الهضاب العليا وفي الجنوب.

إشكال هام يطرحه السيد عضو مجلس الأمة، فيما يخص إنشاء محيطات للاستفادة من قطع أرضية من طرف المستثمرين، أو الذين يريدون الاستفادة من أراضي فلاحية، ويلجأ إلى المنشور الوزاري المشترك، في الحقيقة هو مؤرخ في سنة 2017، وليس في سنة 2014، وهو منشور وزاري مشترك تم إمضاؤه من طرف السادة وزراء الداخلية والمالية والموارد المائية والفلاحة، هذا المنشور أتى ليحدد كيفية خلق محيطات جديدة، دور لجان الضبط وتوزيع الأراضي الفلاحية ونوعية المستثمرين، سواء مستثمرين شباب أو كبارًا.

في الحقيقة، هذا المنشور يأتي أولا ليوسّع تشكيلة لجنة تنشيط وتوجيه الاستثمار على المستوى الولائي، يُضم لها ممثل للوكالة الوطنية للموارد المائية (**ANRH**)، التي لم تكن ممثلة في اللجنة المحلية، يضاف إليها ممثل للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، ويضاف إليها كذلك عضو أو ممثل لشركة سونلغاز، هذا العنصر الأول الذي يميز المنشور الوزاري المشترك، العنصر الثاني هو منح اللجنة الولائية السلطة على اتخاذ القرار في إنشاء هذه المحيطات.

النقطة الثالثة، وهي اعتماد مقررات التأهيل (Les arrêtés de présélection) لكي نمكّن المستثمرين أو الطالبين أو المستفيدين من الأراضي الفلاحية من اللجوء إلى البنوك في انتظار استلام عقود الامتياز، يضيف كذلك هذا المنشور لجنة لمتابعة كيفية الاستفادة واستغلال هذه الأراضي، كما ينص المنشور في الأخير على الإمكانيات التي أعطيت لمصالح أملاك الدولة من الرجوع عن القرار متى لم تُستغل هذه الأراضي، لماذا أتى هذا المنشور؟

أتى، أولا، ليسهل عملية الاستفادة من الأراضي الفلاحية، وأتى كذلك ليحمي الأراضي الفلاحية في كثير من الأحيان من نوع من التسيّب في استغلال هذه الأراضي الفلاحية، والسيد عضو مجلس الأمة يطرح الإشكال: لماذا لا نستفيد من الأراضي الفلاحية خارج المحيطات أو قبل إنشاء المحيطات؟

ما يجب علمه في هذه المناسبة، أقول لك إن كثيرا من توزيع الأراضي كانت خارج المحيطات وعندما يذهب المستفيد من الأراضي الفلاحية، يذهب إلى الأرض لا يجد فيها ماء، ليست محددة إقليميا يعني فضائيا، ليست مربوطة

ببعض الشبكات، لاسيما شبكة الكهرباء، وفي كثير من الأحيان ليس لها طرقات، لهذا قلنا إنه بموجب هذا المنشور، نحاول أن نضبط العملية بتحديد – أولا – المحيط وداخل المحيط يمكن الاستفادة من هذه الأراضي.

أريد أن أذكّر السيد عضو مجلس الأمة والمجلس الموقر، أنه ونحن نتكلم عن ولاية المسيلة بالذات، أقول لكم بأنه في إطار المنشور الوزاري المشترك 108، ولاية المسيلة استفادت من 31 محيطا بمساحة قدرها 21000 هكتار، استفاد منها تقريبا 1000 مستفيد، هذا في إطار 108، في إطار (**La PFA**)، تقريبا 3200 مستفيد، استفادوا من 27000 هكتار؛ لماذا كل هذه الاستفادات لم تجسَّد ميدانيا؟ لأن المحيطات لم تكن مدروسة بصفة تسمح بأن تستغل أرض المستفيد، هذا هو السبب الذي من شأنه اتخذنا المنشور الوزاري المشترك بين الوزارات التي ذكرتها، حتى نؤطر عملية الاستفادة.

يبقى الجانب الثاني من انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، وهو أن هذه أراضي العرش، وهي إشكالية ليست قائمة في ولاية المسيلة فقط، ولكن تقريبا في كل أقاليم الهضاب العليا والصحراء، أقول إنه لا يمكن بصفة عامة أن نطور الفلاحة إذا لم تكن متحكما فيها من كل الجوانب، ولاسيما من ضبط العقار. نحن واعون على مستوى السلطات العليا للبلاد، ودرسنا هذا الإشكال في الجلسات الوطنية الأخيرة للفلاحة، وتطرقنا لها في إطار تجسيد توصيات الجلسات الوطنية في الحكومة، وتم على مستوى الحكومة إنشاء لجان من بينها لجنة يشرف عليها زميلي السيد وزير الداخلية، لدراسة كل الجوانب المتعلقة، لاسيما بأراضي العرش والخروج بتوصيات وبقرارات وبنظرة تسمح لنا بالتحكم وبصفة نهائية في هذه الأراضي التي يجب أن نقحمها في التنمية الفلاحية بصفة عامة. أتمنى أنني أجبت على انشغالكم، شكرا لكم سيدي رئيس الجلسة، شكرا لكم أيتها السيدات والسادة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد مصطفى جغدالي: أشكر السيد معالي وزير الفلاحة على التوضيح الشامل والكامل لبعض الأسئلة ومنها أراضي العرش.

السيد الوزير المحترم،

وزارتكم لها أهمية كبيرة بالجزائر، وهناك أسئلة كثيرة تطلب استفسارا، ملف أراضي العرش لعلمكم أن هذا الملف له خصوصية حساسة ودقيقة وتختلف من منطقة إلى أخرى حسب الأهمية، وأراضي العرش لبعض المناطق من الجزائر تعتبر بمثابة (**Identité**) وحرمة ولا يسمح المساس بها، والمرحلة الحالية، ونحن مقبلون على استحقاق نطلب عدم المساس بهذا الملف إلى حين آخر، وتكوين لجان خاصة لكل منطقة التي هي على دراية تامة بمنطقتها.

السيد الوزير المحترم،

وزارة الفلاحة لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وهناك أسئلة تتطلب تفسيرا وسوف نقدمها على شكل أسئلة شفوية في المنابر المقبلة، ومنها دور وزارة الفلاحة من الاكتفاء الغذائي للجزائر، ونحن نستورد القمح والحليب ونستورد البقر واللحم، والسؤال الثاني عن المركبات الكبرى للتبريد (Les entrepôts frigorifiques à travers le territoire national) ، مشروع انطلق وجمِّد في بعض الولايات؛ والسؤال الثاني : أين وصل الدعم الفلاحي من سنة 2001 إلى يومنا هذا؟ والكلفة المالية التي سُخرت لهذا المشروع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة للسيد الوزير مجددا للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

في الحقيقة، السيد مصطفى، لو أجبتكم عن غرف التبريد، وعن استيراد بعض المنتوجات الفلاحية سنأخذ وقتا كبيرا، سأجيبك....

السيد رئيس الجلسة: معالي الوزير، حبذا لو تكون الإجابة في حدود السؤال المطروح من طرف السيد العضو، لكن هذا سؤال ثاني، شكرا سيدي الوزير.

السيد الوزير: شكرا، لهذا أقتصر بالرد فيما يخص قضية أراضي العرش، نتقاسم على مستوى الحكومة هذا الانشغال

ونعرف حساسية أراضي العرش، سنأخذ بعين الاعتبار كل هذه الحساسيات وحساسية المناطق، وأنا أعرف الكثير منها، لهذا قلت إن هناك لجنة على مستوى الحكومة، بدأت في ورشة، وأنا متيقن أنها ستأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المتعلقة بأراضي العرش، بما فيها انشغالات المنتخبين سواء كانوا على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، في المجلس الشعبي الوطني، أو مجلس الأمة، الخبراء، كذلك ما يدور على المستوى المحلي، نأخذ بعين الإعتبار كذلك القوانين والأنظمة التي تسيّر العقار بصفة عامة، وإن شاء الله، ستخرج الحكومة في المستقبل برؤية ستكون من شأنها أن تساعد في إشراك ـ كما قلت ـ أراضي العرش في التنمية الفلاحية؛ شكرا لكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد بلقاسم قارة ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

السيد وزير الصحة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأقول لكم ـ صح عيدكم ـ كل عام وأنتم بخير.

سؤالي إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

السيد الوزير؛

تردد في الآونة الأخيرة وعلى لسان مسؤولين فلاحين على مستوى ولاية الجزائر خبر تبليغ العشرات من الفلاحين بقرارات من مديرية أملاك الدولة ومصالح ولاية الجزائر، تقضي بإلغاء تصنيف أراضيهم ومستثمراتهم كعقارات فلاحية، وتحويلها إلى مساحات لإنجاز مشاريع سكنية على غرار البيع بالإيجار (AADL) والترقوي المدعم (LPA)، والتي سيتم إطلاقها قريبا.

وقد بلغت مساحات المستثمرات الفلاحية المعنية بقرارات التحويل حوالي 600 هكتار، وهذا على مستوى مناطق الرغاية والرويبة وبرج البحري وعين طاية.

السيد الوزير؛

يحدث هذا رغم دسترة حماية العقار الفلاحي، واعتبار فخامة رئيس الجمهورية بأن العقار الفلاحي خط أحمر لا يمكن تجاوزه مهما كانت الأسباب، ما يجعل هذه القرارات مخالفة صريحة لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، بل إن هذه القرارات لم تحترم حتى الإجراءات القانونية المعمول بها، وتجاوزت بشكل صريح السلطة القضائية.

ما هي الإجراءات الاستعجالية التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها بالتنسيق مع الجهات القضائية لوقف التعدي على العقار الفلاحي وتحويله؟

وتفضلوا – معالي الوزير – بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

شكرا لكم مرة ثانية، والشكر لعضو مجلس الأمة، السيد بلقاسم قارة، على هذا السؤال الوجيه، والانشغال الهام الذي يطرحه والمتعلق باختيار أو محاولة اختيار لأراضي في ولاية الجزائر العاصمة من أجل استغلالها لبناء سكنات بمختلف أنواعها.

أذكّر أن حامي البلاد وحامي الأراضي الفلاحية هو السيد رئيس الجمهورية، ما فتئ يؤكد على حماية الأراضي الفلاحية، منذ أن عرفناه إلى أن دسترها، وضعها في الدستور في المادة 19، التي تنص على أن الدولة تحمي الأراضي الفلاحية، ونحن مهما كنا في مختلف المستويات، فالمسؤولية لا يمكن إلا أن نكون في هذا الطريق وفي هذا التوجيه تحت طائلة الدستور، وتحت طائلة توجيهات وتعليمات فخامة رئيس الجمهورية.

كان هناك ـ في الحقيقة ـ اختيار أراضي لاستقطاب برامج سكنية في ولاية الجزائر العاصمة، لأننا في قطاع الفلاحة لنا دوران، وجب علينا لعبهما، وهذا التوازن الذي وجب علينا

التحكم فيه، هو أن نساير التنمية في البلاد، سواء كانت تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية، لكي نطور البلاد في كل المجالات (الصناعي، السكني....) يجب أن نستعمل أراضي؛ في نفس الوقت يجب أن نرافق كل القطاعات، وفي نفس الوقت يجب أن نقف ونبقى ونسهر على حماية الأراضي الفلاحية.

الأراضي التي كانت محل انشغالكم، والتي كانت تستقطب برامج سكنية بتعليمة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أخذت الحكومة قرارا، وتم إلغاء تلك القرارات التي بموجبها خصصت هذه الأراضي، لاسيما في منطقة الرغاية وعين طاية والجهة الشرقية، وتم إلغاء هذه القرارات، وتم إنشاء لجنة بمشاركة مختلف القطاعات التي هي اليوم يوم الخميس ويوم السبت والأحد على قدم وساق، في أماكن أخرى وفي أراضي أخرى لاختيارها من أجل استقطاب هذه السكنات، لأن الجزائر العاصمة وسكانها بحاجة إلى سكنات، والدولة مطالبة، وهذا يدخل في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية، مطالبة بإنجاز سكنات، نأخذ بعين الاعتبار نوعية الأرض، وحماية هذه الأراضي الفلاحية واللجنة كما قلت، فيها ممثلون عن وزارة الداخلية، ممثلون عن وزارة الفلاحة، ممثلون عن وزارة السكن، وممثلين عن وزارات أخرى، الموارد المائية.... واليوم هم في الميدان لكي يعاينوا الأراضي التي ليست فلاحية، ليست لها علاقة مع الفلاحة، ويمكن توجيهها لاستقطاب برامج سكنية.

أتمنى أنني أجبت على سؤالكم، شكرا لكم سيدي رئيس الجلسة، شكرا لكم سيداتي سادتي، شكرا لكم زميلي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد بلقاسم قارة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد بلقاسم قارة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

في الحقيقة، لا أريد التعقيب على ما تفضل به معالي الوزير، لأنني متفق معه، بل أريد أن أشكره على حرصه واهتمامه بمتابعة ملف العقار الفلاحي وحمايته، كما أتوجه من هذا المنبر لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بالشكر والتقدير على حرصه ومتابعته الدقيقة لحماية العقار الفلاحي، من خلال قراراته الأخيرة بهذا الخصوص، كما أشكر السيد الوزير الأول، والسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية على التعليمات التي أصدرها مؤخرا، الموجهة لولاة الجمهورية، والتي تمنع عملية تحويل الطابع الفلاحي للأراضي خارج الإطار القانوني، أو استغلالها بعيدا عن واجهتها الفلاحية، خصوصا على مستوى المستثمرات الفلاحية جماعية و فردية؛ ومن جهتنا فإننا مطالبون كبرلمانيين وحكومة وفاعلين في المجال الفلاحي، وحتى المجتمع المدني بالتعاون وتكثيف الجهود من أجل كشف التجاوزات التي تتعرض لها الأراضي الفلاحية مهما كان مصدرها، والوقوف في وجه محاولات الاستيلاء على العقار الفلاحي أو تحويله عن وجهته.

وهنا ألفت عناية معالي الوزير لضرورة تمديد مجهودات حماية العقار الفلاحي للنشاطات التي تعرفها بعض المستثمرات الفلاحية، التي حوّلها المستفيدون منها عن طبيعتها من خلال ممارسة نشاطات لاعلاقة لها بالفلاحة، فبعض هذه المستثمرات أصبحت تستغل كميناء جاف لتخزين البضائع والحاويات، وبعضها قام أصحابها بتأجيرها كمستودعات، بل إن بعض المستثمرات تم استغلالها كتعاونيات عقارية، وهناك من المسؤولين من ساهم في فترة سابقة في تحويلها لعقار فلاحي، من خلال منحها لمستثمرين من أجل إقامة مشاريع سياحية؛ وعليه، لولا تدخل العدالة واسترجاع تلك المساحات، وآخر مظاهر الاستغلال غير القانوني للمستثمرات الفلاحية، ما يجري على مستوى مستثمرات فلاحية تقع بإقليم بلدية خرايسية في العاصمة، والتي حوّلها أصحابها إلى مكان لبيع الأتربة من نوع ـ تيف ـ التي تستعمل في مجال التهيئة، وهي سلوكات وجب على المصالح المختصة محاربتها والقضاء عليها لأنها تتنافى ومبدأ حماية العقار الفلاحي، والذي هو مطلب فخامة رئيس الجمهورية، والفلاحين، وكل الفاعلين في المجال الفلاحي؛ شكرا لكم ـ معالي الوزير ـ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة مجددا للسيد معالي الوزير، إن كان له تعقيب؟

السيد الوزير: سيدي رئيس الجلسة، أشكر فقط السيد بلقاسم قارة، وأقول له إننا نتقاسم معه في وزارة الفلاحة

والتنمية الريفية والصيد البحري كل هذه الانشغالات، ومن بين أولوياتنا الحفاظ على الأراضي الفلاحية، سنسهر على ذلك؛ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى أيضا مع ذات القطاع، والكلمة للسيد محمد خليفة، ليطرح سؤالا شفويا نيابة عن زميله السيد محمد عرباوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد خليفة (نيابة عن السيد محمد عرباوي):
شكرا سيدي رئيس الجلسة،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وعيدكم مبارك وكل عام والشعب الجزائري والأمة الإسلامية بألف خير.
نظرا لتعذر حضور زميلي المحترم لأسباب قاهرة، يشرفني أن أتقدم لمعالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالسؤال الشفوي التالي نصه:
معالي الوزير،
نتساءل ـ معالي الوزير ـ عن أسباب التأخر الحاصل في تسوية وضعية منطقة النشاطات بلعسل بوزقزة 02 بغليزان الضعيفة الخصوبة والمخصصة لاستقبال المشاريع الاستثمارية، رغم وجود 5 مشاريع استثمارية بهذه المنطقة و38 مشروعا في طور الإنجاز من إجمالي 248 قطعة مخصصة لهذا الغرض، كما نفيد إلى علم معاليكم أن منطقة النشاطات بلعسل بوزقزة 01 التي ينشط بها العديد من المستثمرين بل تكاد تكون منطقة واحدة.
ولقد تسبب التأخر في تسوية وضعية هذه المنطقة في عرقلة عديد المستثمرين من تجسيد مشاريعهم وعدم تمكنهم من استكمال الإجراءات الإدارية.
أملنا معالي الوزير، أن يلقى طلبنا العناية والاهتمام.
أشكركم وبارك الله فيكم، معالي الوزير، سيدي الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:
شكرا لكم السيد رئيس الجلسة.
أيتها السيدات، أيها السادة،
مرة أخرى، سعيد أن أحاول الإجابة عن انشغال عضو مجلس الأمة، السيد محمد عرباوي، والسؤال المتعلق بتسوية منطقة النشاطات بمنطقة بلعسل ببوزقزة، في حد ذاتها تسوية، معناه أن بدايتها ليست مسوية، وتكلمنا منذ حين عن حماية والمحافظة على الأراضي الفلاحية؛ هذه عينة مما جرى في السابق، بحيث إن هاته المنطقة، منطقة بلعسل 2 تعتبر من مناطق النشاطات التي تم إنشاؤها من العدم، بحيث إنها لم تكن مبرمجة، لم تنشأ مثل باقي المناطق الصناعية بموجب المراسيم أو النصوص التنظيمية، سواء النص الذي ينص على التصريح بالمنفعة العامة، أو نص قانوني تنظيمي كذلك ينص على إعادة تصنيف الأراضي الفلاحية.
منطقة النشاطات بلعسل 2، في الحقيقة أنها أصبحت منطقة نشاطات بقرار على المستوى المحلي، إن لم أقل منطقة صناعية، لهذا كان هناك إشكال قانوني لأن الأرض لم تحوَّل من طابعها الفلاحي إلى أن تصبح منطقة صناعية، لم يكن هناك مرسوم يعلن عن المنفعة العامة ولم يكن هناك مرسوم كذلك ليقتطع هذه الأراضي ويجعلها لتكون منطقة صناعية، وفي نفس الوقت، وفي تلك المنطقة كانت هناك استفادات من قطع أراضي من أجل الشروع في مشاريع صناعية، والبعض منها اليوم في حيز الاستغلال والبعض في طور الإنجاز، يعني عينة مما كان يجري في السابق، لهذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الانشغال على مستوى الحكومة.
كان هناك ملف أسس على المستوى المحلي من طرف السلطات الولائية، والسيدة والي ولاية غليزان، وقفت على أن تكون التسوية، لأنه في الحقيقة، هناك مشاريع وصناعات أصبحت اليوم موجودة في عين المكان، آخذين بعين الاعتبار كل هذه الانشغالات على مستوى الحكومة، وفي إطار اجتماع مؤخرا في 22 ماي الماضي، في إطار اجتماع وزاري مشترك، تم قبول التسوية، والإجراءات قائمة الآن على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي، لتكون هناك

تسوية بصفة نهائية، ولكن عينة ربما مما كان يجري سابقا، ولكن كان علينا كحكومة أن نؤطر هذا الأمر، لأنّه كانت ثمة صناعات انطلقت ومشاريع مستغلة؛ ولكن أطمئن السيد عضو مجلس الأمة، أن التسوية تم الإعلان عنها طبقا لإجراءات إدارية سنقوم بتجسيدها، كل في مصلحته وكل في إدارته.

شكرا لكم سيدي رئيس الجلسة، شكرا لكم أيتها السيدات والسادة، شكرا لك زميلي، شكرا لكم أسرة الإعلام، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد خليفة هل لديه تعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد خليفة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

ما يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الوزير على التوضيحات الشافية والكافية، وإلمامه بكل ما يتعلق بالعقار الفلاحي، كما نتمنى له التوفيق والنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد خليفة، الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: أشكر الأخ، وأشكركم جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والآن ننتقل إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

الإخوة أعضاء الحكومة،

الزميلات، والزملاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، كل عام وأنتم بخير، والجزائر بخير، وحفظ الله بلادنا من كل شر، إن شاء الله.

طبعا، السؤال موجّه إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وطبقا للمادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

بالنظر للاستعمال اليومي لوسائل التدفئة والطبخ في كل البيوت الجزائرية، ونظرا لتوفر السوق على عتاد غير مطابق لمعايير السلامة، فقد تسبب هذا في حدوث الكثير من الانفجارات أدت إلى هلاك الكثير من المواطنين وإصابة عدد كبير بحروق متفاوتة الخطورة، وفي المقابل نلاحظ نقصا كبيرا في التكفل بهؤلاء المصابين لقلة المصالح المتخصصة في مستشفياتنا وخاصة في الولايات الداخلية والبعيدة، وحتى إن وُجدت هذه المصالح فهي صغيرة ولا تفي بالغرض مما يؤدي إلى هلاك الكثيرين منهم بسبب التأخير في الرد للتكفل بهؤلاء المصابين.

كم عدد المصالح المتخصصة على المستوى الوطني؟ وأماكن تواجدها؟ وعدد الأماكن فيها؟

ما نسبة الاستجابة للطلبات التي تستقبلها من الولايات الأخرى؟

ألا ترون أنه من الضروري إنشاء مصالح متخصصة في الأقطاب الجهوية حتى نخفف من الضغط الموجود على المصالح المتواجدة بالمدن الكبرى؟

وتفضلوا – معالي الوزير – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أستسمحكم لكي أجدد لكم كامل عبارات التهاني بمناسبة عيد الفطر المبارك، راجيا من الله عز وجل أن يعيده عليكم وعلى بلادنا بالخير والأمان والبركة؛ كما لا يفوتني أن أشكر السيد المحترم، عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الخاص بموضوع التكفل بمرضانا على مستوى المصالح المتخصصة في الحروق والجراحات الترقيعية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن دائرتنا الوزارية واعية تمام الوعي بمدى أهمية هذا الملف الحساس الذي نعتبره من بين الأولويات، التي ينبغي التكفل بها في خضم الإصلاحات الجارية.

عموما، إن قطاعنا الصحي حاليا يشمل على 7 مصالح و8 وحدات استشفائية في هذا الاختصاص، بطاقة استيعاب تقدر بـ 231 سريرا موزعا بين مختلف المؤسسات الصحية الاستشفائية، نذكر منها المصالح المتواجدة في كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، سطيف، سكيكدة، وباتنة؛ إضافة إلى هذه المصالح والوحدات في اختصاص الحروق والجراحة البلاستيكية والترقيعية، فقد تم تخصيص أسرّة إضافية في مصالح ووحدات التخدير والإنعاش، أسندت لها مهام التكفل بالحالات الحرجة والمستعصية.

وخلال سنة 2017، تمكنت هذه المصالح والوحدات من التكفل بأكثر من 8000 مريض، كانوا ضحايا لحوادث مختلفة، وخاصة منها المنزلية كما ذكرتم، والتي كان بالإمكان تفاديها بفضل التركيز على جوانب الوقاية والتحسيس والتوعية، واحترام قواعد الأمن والسلامة.

وفي إطار هذا المسعى، يشرفني أن أحيط علم سيادتكم أن وزارة الصحة بصدد إعداد مخطط وطني لتحسين التكفل بضحايا هذه الأحداث، التي غالبا ما ينتهي بها المطاف على مستوى مصالح الحروق والجراحة البلاستيكية والترقيعية، ويرتكز هذا المخطط على 3 جوانب وهي:

1ـ إنجاز وتجهيز مؤسسات ومصالح جديدة عبر القطر الوطني وفق خريطة صحية مدروسة في اختصاص الحروق والجراحة البلاستيكية والترقيعية، ولكي يكون السيد العضو على وعي بأن مشروع قانون الصحة الجديد يأخذ بعين الاعتبار هذه الاختصاصات التي كانت ناقصة في الوطن قبل سنة 2000، حيث كان هناك بعض المصالح، أما الآن فطوّرنا المصالح، لكن الوزارة حاليا تركز بعض الخطط لكي نجهز مؤسسات ومصالح جديدة.

2ـ التركيز على تكوين العامل البشري في هذا الاختصاص.

3ـ التركيز على الوقاية والتحسيس والتوعية من أجل التقليل من نسبة ضحايا هذه الأحداث، وهذا بالاشتراك مع المختصين من القطاعات المعنية الأخرى.

حاليا وفي إطار برنامج الاستثمار في قطاع الصحة، فإننا بصدد إنجاز مؤسستين بطاقة استيعاب تقدر بـ 120 سريرا لكل واحدة منها، في كل من ولاية سكيكدة ووهران، أين بلغت قبل 2016 الأشغال بها، كانت غير منطلقة في سكيكدة وعرفت تأخرا كبيرا، وأعلمكم بأنه في الأشهر السابقة انطلقت الأشغال مجددا، وبوهران بلغت الأشغال نسبة 75٪، والبارحة كلمني السيد والي ولاية سكيكدة، حيث بلغت الأشغال بالمؤسسة الجديدة بسكيكدة ما يقارب 45٪، وأذكركم بأنه تمت عمليتان لتجهيز هاتين المؤسستين، حيث تم تخصيص من طرف الحكومة مبلغ 600 مليون دينار جزائري لهذا الغرض.

وفي الأخير، لابد من التنويه بالنتائج الإيجابية التي حققتها الفرق الطبية والجراحية المتخصصة في هذا المجال في التكفل بمرضانا في هذا الاختصاص، عن طريق تنظيم دورات علاجية وتكوينية في إطار التوأمة، حيث خصت هذه العمليات عدة مناطق من الوطن، في الشمال، الهضاب العليا وكذا في الجنوب.

ومرة أخرى أتقدم بالشكر للسيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة الذي أتاح لي هذه الفرصة، من أجل إبلاغكم بمدى اهتمام الحكومة من خلال الدائرة الوزارية بالتكفل الفعلي بهذه الشريحة من المرضى، التي تستحق وبحق عناية خاصة.

أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الكريم قريشي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي الوزير، على هذه الإحصائيات والمعطيات التي قدمها لنا حول المصالح الاستشفائية المتخصصة في علاج الحروق؛ تمنيت لو، عندما أنشئت مصحة في سكيكدة وفي وهران، أن تُستكمل الثالثة في حاسي مسعود، باعتبار أن المناطق كلها بترولية، أما أن نتوقف عند سكيكدة ووهران، في اعتقادي أن هذا الأمر قد قصرنا في منطقة كبيرة جدا فيها حروق كبيرة ـ معالي الوزير ـ أنا أقول لكم، معالي الوزير، أننا نعاني كثيرا في وجود أسرّة للأشخاص الذين يصابون بحروق في الجنوب خاصة، بتدخلات كثيرة جدا، وقد يتوفون في الطريق، على هذا الأساس طرحت هذا الموضوع؛ وفي هذا الإطار لا يمكن أبدا القيام بالتكفل بهؤلاء إلا إذا أتممنا ما بدأته الدولة، وفي هذا الإطار، لابد أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى فخامة رئيس الجمهورية، على إنشائه لـ 3 كليات للطب، بكل من بشار والأغواط وورقلة؛ ونتمنى من الحكومة الجزائرية، من حكومتنا الموقرة أن ترفع التجميد عن إنشاء المستشفيات الجامعية بكل من بشار والأغواط، وورقلة، حتى نحل كل هاته الإشكالات، في غياب عدم رفع التجميد، وفي غياب مساعدة هاتها المستشفيات على إيجاد مثل هذه المصالح، تبقى صحتنا في الجنوب تعاني كثيرا جدا ـ معالي الوزير ـ وخاصة في هذا المجال الذي طرحته، ولكم وافر الشكر والتقدير، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا.

لا! أنا كنت قد وضحت لكن لم أقل إن عدد الأسرّة.... هو غير كاف حاليا وليكون لي الجواب على انشغال السيد العضو المحترم، فإن مجال الصحة وحسب تعليمات فخامة الرئيس، وتعليمات السيد الوزير الأول، الذي كان قد قدم برنامج الحكومة أمام مجلسكم الموقر، وقال بأن الإنجازات في قطاع الصحة لن تعرف تجميدا، لكن برمجة هذه الإنجازات يجب أن تكون تدريجيا كل سنة لكي نترك الوقت للقطاع، خاصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لكي نجهز الموارد البشرية المتخصصة في بعض الاختصاصات، وكذلك لقطاع الصحة الوقت لتجهيز هذه الموارد البشرية (les paramédicaux) كمًا ونوعاً، حتى يكون لدينا الطاقم الطبي والشبه طبي عند بناء المستشفى ويقوم بعلاج المرضى على أكمل وجه ـ إن شاء الله ـ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد مليك خذيري ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

فطبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أوجه إلى معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد شهدت الجزائر تطورا كبيرا في مجال إنتاج الأدوية الجنيسة حيث بلغت نسبة الإنتاج المحلي حوالي 70٪ من قائمة الأدوية الجزائرية وهذا كله بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، والذي أعطى العناية البالغة والكبيرة لهذا المجال؛ ولكن بقيت هناك العديد من نفس الأدوية تصنَّع في العديد من المصانع مما أدى في كثير من الأحيان إلى انتهاء صلاحيتها لكثرتها، مع العلم أن المادة الأولية هي مادة مستوردة وتكلف الدولة مبالغ كبيرة من العملة الصعبة؛ وعليه، فسؤالي هو كالآتي:

ـ هل راعت الوزارة المعنية نسبة الاستهلاك عند تحديد كميات استيراد المواد الأولية؟ وهل برمجت الوزارة إعادة

النظر في قائمة الأدوية الجزائرية، مع العلم أن العديد منها قد تم سحبها نهائيا من الأسواق العالمية بينما بقيت مسجلة؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، سيدي الوزير، فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلي معالي الوزير،

أولا، أشكر السيد مليك خذيري، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بالسياسة المنتهجة من طرف قطاع الصحة في مجال إنتاج واستيراد الأدوية، ونحن نعلم بأن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد أعطى تعليمات صارمة وحادة في مجال الأدوية بخصوص صنع الأدوية في الجزائر، وللإجابة على سؤالكم:

أولا، ينبغي أن نشير بأن الحكومة اتخذت عدة إجراءات لتوفير الكمية الكافية من الأدوية لتلبية الاحتياجات لمرضانا، أهمها ترقية وتشجيع إنتاج الأدوية الجنيسة، مع منع استيراد الأدوية المصنعة محليا وهذا بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 9 جويلية 2015، والمتعلق بمنع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنع بالجزائر؛ ولقد سمحت هذه الإجراءات من رفع نسبة إنتاج الأدوية الجنيسة المصنعة محليا، حيث أصبحت تمثل أكثر من 70٪ من كمية الأدوية المصنعة في الجزائر، وعلما بأن الدواء الجنيس يستوفي جميع الشروط ومقتضيات النوعية، الفعالية، السلامة والوفرة، إضافة لكونه أقل تكلفة من الأدوية الأصلية.

إن تصنيع الدواء الجنيس من طرف عدة شركات سمح بخلق روح التنافس بين المصنعين والقضاء على الاحتكار، إلى جانب أنه قيمة مضافة جعلت الجزائر ضمن الدول المصدرة للدواء نحو عدة دول، وللعلم فإن عملية استيراد المواد الأولية اللازمة لتصنيع هذا النوع من الأدوية تتم وفقا لبرنامج مدروس مسبقا يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية لعملية الإنتاج، وهذا تطبيقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 30 أكتوبر 2008، المتضمن دفتر شروط التقنية الخاصة باستيراد المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري؛ وينبغي الإشارة هنا إلى أن مصالح وزارة الصحة لا تشترط على المنتجين أن يقدموا برامج استيراد المواد الأولية سنويا، كما هو مفروض على مستوردي الأدوية، فالمنتج المحلي بإمكانه تقديم برنامج استيراد المواد الأولية في أي وقت من السنة، وهذا حسب احتياجاته وقدراته المالية، وحسب احتياجات المريض الجزائري.

أما عن انشغالكم المتعلق بمدونة الأدوية الجزائرية، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة (La nomenclature) يتم مراجعتها وتحيينها دوريا كلما استدعى الأمر ذلك، وهذا تطبيقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 6 جويلية 1992 المتعلق بتسليم المنتجات الصيدلانية المستعملة في الطب البشري؛ وعليه فالمدونة الحالية التي تم ترجيحها والصادرة في ماي من هذه السنة، تضم 4618 نوعًا من الدواء بعدما كانت تشتمل على 7376 نوعا في سنة 2003، وتم ذلك بالمفاوضة مع اختصاصيين من لجان خبراء الذين قاموا بمراجعة (La nomenclature).

للإشارة، تُضبط المدونة الوطنية للمنتوجات الصيدلانية في ثلاث حالات:

- عند تسجيل منتوجات جديدة، أو عدم تجديد التسجيل.
- في حالة سحب منتوجات لأسباب متعددة كالإعلان عن ظهور أعراض جانبية خطيرة ناتجة عن استعمال الدواء، أو عند سحبه من طرف البلد المصنع.

وفي الأخير، أحيطكم علما بأن سحب دواء من مدونة دول أخرى غير منتجة له لا يعني عدم صلاحية هذا الأخير، عندما تسحب دولة ما دواء من المدونة، ربما لأنها لم تسجله وليس لأن الدواء ليس جيدا، أما عندنا في الجزائر فاللجنة المختصة (الخبراء)، هي التي تقرر طبعا بعد تحليله في المخبر إن كان الدواء جيدا أم لا، ولا يلزمنا بالضرورة سحبه من مدونة الأدوية الجزائرية، فعملية السحب تبررها أسباب تجارية محضة تخص هذا البلد دون غيره، ما يهمنا نحن هو فعالية وجودة المنتوج في الجزائر وفقا للخبراء الجزائريين.

أرجو أن أكون بهذه المعلومات قد أجبت على سؤالكم، شكرا على إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مليك خذيري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد مليك خذيري: أشكركم معالي الوزير على هذه الإجابة القيمة، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مليك خذيري، السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه، وبالتالي نمر إلى السؤال الموالي؛ نبقى أيضا مع ذات القطاع والكلمة للسيد أحمد بوزيان لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات أمرّ مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ويتمحور نصه كالآتي:

من حق الدولة الجزائرية أن تتقشف ترشيدا للخزينة العمومية من جهة، وحماية للمواطن من جهة أخرى، وهو الأمر الذي نحبذه ونشجع عليه، إذ لا غبار أن تتدخل الدولة وتمنع ما يجب منعه من الكماليات وهذا المنع لا يجب أن يطال الأدوية الضرورية، لكن ما أراه ويراه غيري من ذوي الأمراض المزمنة والمرضى عموما أن بعض الأدوية قد تضر بصحة المواطن، وخاصة أنه يستوردها المهربون وربما المغشوشة منها، فيشتريها المواطن مضطرا بأثمان باهظة، أضف إليها الأدوية التي تصنَّع محليا ويستحوذ عليها الموزعون، خاصة غير النزهاء منهم أو «الطابور الخامس» كما يحلو للبعض تسميته، حيث يسوّقونها حسب أهوائهم ومصالحهم، مما أحدث خللا في سوق الأدوية ونظام التوزيع، وبالتالي، أضر بصحة المواطن البسيط.

معالي الوزير،

في ضوء ما تقدم، كيف تجدون حلا لهذا الإشكال؟وما هي الآليات العملية للقضاء على هذا الاحتكار؟ وما الضير أن تستورد الدولة الأدوية الضرورية برعاية مختصين تحت نظرها تم تسوقها بأثمان معقولة، إذ الدولة ليس من همها الربح في الأدوية بقدر ما تهمها صحة المواطن وكفالة حقه في العلاج الذي يكفله له الدستور؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلي الوزير،

السيد أحمد بوزيان، أتقدم إليك بالشكر على هذا السؤال المهم والمتعلق باستيراد الأدوية.

أولا، الدولة ليس لها ربح في الأدوية، وصحة المواطن هي أولى اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية وسهرنا كوزارة على صحة المواطنين هو انشغال فخامة رئيس الجمهورية أولا؛ أما للإجابة على سؤالكم، ولابد أن نعلم بأن منع استيراد بعض الأدوية من طرف وزارة الصحة ليس له علاقة بإجراءات ترشيد النفقات العمومية، بل يدخل في إطار الإجراءات التي تسعى لتشجيع وحماية المنتوج الصيدلاني المحلي، فالدولة تمنع استيراد الأدوية المصنعة محليا بعد التأكد من أنه يوجد على المستوى الوطني أكثر من 2 منتجين محليين ويوفران كمية الدواء اللازمة لكل المواطنين، وقد تلجأ للتقليل من نسبة استيراد بعض الأدوية لكون المصنعين المحليين غير قادرين على تلبية كل احتياجات السوق الوطنية بالسماح لهم بأن يستوردوا كميات قليلة، هو حساب نسبي وفقا للاحتياجات

الوطنية، إذا استطاع المصنعون أن يوفروا للمواطنين نسبة 70٪، تبقى نسبة 30٪، ولكي تصبح الاحتياجات 100٪ بإمكانهم استيراد 30٪ المتبقية، لكن الوزارة تعطي الأولوية للمنتجين من أجل استيراد الأدوية، حسب الكمية المدروسة والاحتياجات؛ وإن الدولة لا تقوم بمنع استيراد الأدوية التي يحتاجها المريض، إلا إذا كانت مصنعة محليا وبالكمية الكافية، وهذا تطبيقا للقرار الوزاري المؤرخ في 9 جويلية 2015، والمتعلق بمنع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنع بالجزائر. وللعلم يوجد حاليا 4618 نوعا من الدواء مسجل يسمح باستيراده وتسويقه وهذا حسب المدونة الوطنية للمنتوجات الصيدلانية (La Nomenclature des médicaments) والتي يتم مراجعتها وتحيينها كلما استدعى الأمر ذلك، كما قلته للسيد العضو المحترم.

أما عن الممارسات غير القانونية والتي قد يقوم بها الصيادلة والمصنعون، وقد تم غلق في سنة 2017 شركة كانت تصنع الدواء في الجزائر ولم تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية صحة المواطنين، قمنا بغلق إحدى الشركات المصنعة للأدوية لأن صاحب الشركة لم يعط ضمانات للأدوية التي ينتجها ويسوقها؛ أما عن الممارسات غير القانونية – كما أشرت لها – التي يقوم بها الصيدلي أو المصنع كبيع أدوية غير مسجلة في المدونة الوطنية للمنتوجات الصيدلانية، فإنها تؤدي إلى عقوبات شديدة قد تصل لحد غلق الصيدلية والوقوف أمام مجلس التأديب على مستوى المجلس الوطني لعمادة الصيادلة الجزائريين وكذا إلى مجلس القضاء، فصحة المواطن وحمايته يعدان من أهم مساعي السلطات العمومية.

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى أن كل التدابير والإجراءات التي أقرّتها الوزارة عن طريق نصوص تنظيمية تشترط فيها وصف واستعمال الأدوية مهما كان مصدرها بشرط أن يسجل الدواء مسبقا، والمراقبة الإجبارية من طرف المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية (LNCPP)؛ وللعلم فإن القانون الجديد المتعلق بالصحة ـ إن شاء الله ـ سيتكفل بالفراغات القانونية التي كانت لدينا وبكل المشاكل التي قد تعترض صنع وتسويق الدواء في الجزائر، إن شاء الله.

أرجو أن أكون بهذه المعلومات قد أجبت على سؤالكم، أشكر مجلسكم الموقر وأشكركم سيدي رئيس الجلسة المحترم، وزميلي الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد أحمد بوزيان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد أحمد بوزيان: أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة الوافية والشافية، ونحن لا نشكك في نية الدولة، وإنما نتمنى أن تتدارك هذا النقص الفادح خاصة في نظام التوزيع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا، وهذا من اهتمامنا الحالي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها.

شكرا للزملاء الذي عبّروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آليات الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبَّر عنها في هذه القاعة؛ سنستأنف أشغال مجلسنا في جلساته العامة يوم الأربعاء المقبل 27 جوان 2018 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وستخصص الجلسة لتقديم ومناقشة مشروع القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، في حين ستخصص الجلسة المسائية من نفس اليوم ابتداء من الساعة الثانية زوالا لتقديم ومناقشة مشروع القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات الدفع بعدم الدستورية؛ شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

رُفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الخامسة والعشرين

ملحق

أسئلة كتابية

1 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار حرص الدولة على توفير الهياكل الصحية والوسائل المادية والبشرية لضمان التغطية الصحية في جميع التراب الوطني، وهذا وفقا للإمكانيات والتجهيزات والوسائل المتاحة والمتوفرة، واستغلال كل الهياكل المنجزة من طرف الدولة التي ما تزال مغلقة وتأطيرها، حيث عمل قطاعكم الوزاري على إنجاز قاعة متعددة الاختصاصات ببلدية سيدي بايزيد ولاية الجلفة، وتم استلامها واقتناء كل التجهيزات اللازمة لها، إلا أنها لحد الآن لم تفتح أبوابها لعلاج المرضى على مستوى هذه البلدية الذين ينتظرونها للحد من معاناتهم وتنقلاتهم إلى مراكز صحية أخرى.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان بلدية سيدي بايزيد ولاية الجلفة نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية سيدي بايزيد ولاية الجلفة من أجل تأطير وفتح واستغلال هذا المرفق الصحي الهام لسكان البلدية للحد من معاناتهم في هذا الجانب وفقا للأهداف المرجوة من إنجازه؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

سيدي،

ردا على سؤالكم المتعلق بالعيادة الجديدة المتعددة الخدمات المتواجدة على مستوى بلدية سيدي بايزيد، دائرة دار شويخ، بولاية الجلفة، يشرفني أن أعلمكم بأن العيادة موضوع انشغالكم يتم توصيلها بالطاقة الكهربائية وستكون جاهزة للخدمة بعد إنهاء هذه الأشغال.

في انتظار ذلك، بإمكان سكان هذه البلدية الاستفادة من الخدمات الصحية التي توفرها الهياكل القريبة من المنطقة، خاصة منها التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية حاسي بحبح، والمتواجدة على مستوى دائرة دار شويخ والتي تضم 3 عيادات و 5 قاعات للعلاج بالإضافة إلى عيادة للتوليد.

أرجو أن أكون بهذه المعلومات قد أجبت على سؤالكم وتقبلوا مني، سيدي، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 14 مارس 2018

مختار حسبلاوي

وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات

2 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تثمين الممتلكات وصيانتها واستغلالها، توجد مستودعات لتعاونية السهوب متعددة الخدمات ببلدية عمورة ولاية الجلفة، كانت تستغل لتوزيع الحبوب لموالي هذه البلدية وحاليا غير مستغلة وأصبحت بعض الأجزاء منها آيلة للسقوط وعرضة للتخريب.

ونظرا لاحتياج مصالح البلدية لمثل هذه الهياكل، نقترح التنازل عنها لفائدة أملاك البلدية لتتمكن هذه الأخيرة من إعادة تأهيلها وصيانتها واستغلالها للمصلحة العامة.

وبناء على ما ذكر أعلاه، نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ هل هناك إمكانية التنازل عن هذا العقار لمصالح البلدية من أجل إعادة تأهيله وصيانته والمحافظة عليه، واستغلاله للمصلحة العامة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد؛

ردا على سؤالكم الكتابي والمتعلق بإمكانية التنازل عن مستودعات تعاونية السهوب المتعددة الخدمات الكائنة ببلدية عمورة، ولاية الجلفة، لفائدة مصالح البلدية، من أجل إعادة تأهيلها وصيانتها والمحافظة عليها واستغلالها للمصلحة العامة، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

إن التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات (CPSA) الكائنة ببلدية عمورة، ولاية الجلفة، منبثقة عن إعادة تنظيم التعاونية الفلاحية للسهوب (COOPSTEPPE)، المنحلة في إطار المرسوم التنفيذي رقم 88 ـ 170 المؤرخ في 13 سبتمبر سنة 1988 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونيات الفلاحية للخدمات.

أنشئت التعاونية الفلاحية (CPSA)، بموجب عقد توثيقي رقم 50 ـ 104 مؤرخ في 09 ديسمبر سنة 1989 واعتمدت من طرف والي ولاية الجلفة تحت رقم 85 بتاريخ 20 نوفمبر 1995، غير أنها لم تكيف قوانينها الأساسية طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 459 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية.

وقد استفادت هذه التعاونية من عدة ممتلكات، ولكنها لم تسدد إلا جزءا من المبلغ الكلي لتلك الأملاك، ولم تمض اتفاقا مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بخصوص 70 ٪ المتبقية من قيمة الأملاك، ورغم ذلك لم تطبق عليها أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 552 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1996 المتعلق بكيفيات تجريد التعاونيات الفلاحية للخدمات من الممتلكات التي بحوزتها دون وجه حق.

وعليه، تبقى الأملاك التي استفادت منها هذه التعاونية تابعة للدولة، يعد استرجاعها حقا من حقوق الدولة، على أن يتم بموجب قرار ولائي يتضمن تجريد التعاونية من هذه الأملاك، طبقا لأحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 552 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1996 المذكور أعلاه، مع إعادتها إلى طابعها الفلاحي وبمنحها إلى تعاونية فلاحية أخرى أو أكثر، تكون معتمدة وفي حالة نشاط، وفقا للتنظيم المعمول به، وهذا عن طريق الإمتياز لمدة 33 سنة قابلة للتجديد، غير قابلة للتحويل إلى تنازل، مقابل دفع إتاوة سنوية وذلك طبقا لمذكرة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 9610 المؤرخة في 25 نوفمبر سنة 2010 والمتعلقة بالتكفل بوضعية ممتلكات التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين المنحلة.

ولهذا الغرض، تم إخطار والي ولاية الجلفة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها.

وتقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 مارس 2018

عبد القادر بوعزقي
وزير الفلاحة والتنمية
الريفية والصيد البحري

3 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016

الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار سياسة الدولة المتعلقة بتثمين الموارد المحلية، وخلق مصادر دخل وتشجيع الاستثمار المنتج المنشئ لمناصب شغل وتثمين الموارد المادية والبشرية، واتخاذ كافة الإجراءات التحفيزية الملائمة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، والمساهمة في تنويع المداخيل خارج المحروقات وخلق الثروة ومن ثم توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة، لاحظنا حيازة بعض المستثمرين على عقارات بالمنطقة الصناعية بولاية الجلفة، لكن استغلت لنشاطات أخرى لا تمت بصلة للاستثمار، حيث البعض اتخذها مساكن ومنهم من اتخذها أماكن للتخزين والبقية شاغرة ولا توجد بوادر توحي باستغلال هذه العقارات وفقا للشروط القانونية المطلوبة، رغم التسهيلات والمرافقة لهذه النشاطات مما يتطلب استرجاع هذه العقارات، لكن هذا ليس بالأمر السهل الذي يتطلب اللجوء إلى القضاء الذي يستلزم إجراءات ووقتا طويلا.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

هل هناك إجراءات تتضمن إعادة النظر في التنظيمات الحالية لتبسيط إجراءات الاسترجاع إداريا، كما هو معمول به في التنظيمات المتعلقة باسترجاع العقار الفلاحي أو إجراءات أخرى ترونها مناسبة تمكن من إعادة تفعيل وتنشيط المنطقة الصناعية المذكورة؟

الجزائر، في 11جانفي 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

يشرفني أن أحيطكم علما أن دائرتنا الوزارية وبالتنسيق مع الوزارات المعنية بملف العقار الصناعي، قامت بإدراج نصوص تنظيمية خاصة بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات من طرف المستفيدين من امتيازات في إطار الاستثمار، وذلك طبقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 152 المؤرخ في 2 مايو سنة 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، لاسترجاع الأوعية العقارية التي منحت عن طريق الامتياز في حالة عدم احترام المستفيد التزاماته وفقا لدفتر الشروط المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه.

زيادة على ذلك، دعمت هذه الأحكام بالمرسوم التنفيذي رقم 17 ـ 104 المؤرخ في 5 مارس سنة 2017 المتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة، حيث جاء هذا المرسوم لفرض عقوبات أخرى على المستثمرين تتمثل في نزع الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المتحصل عليها في إطار قانون الاستثمار لردع كل من يريد المزايدة واحتكار العقار الصناعي.

أما فيما يتعلق بالعقار المتنازل عنه والذي أصبح ملكية خاصة للمستثمر فإن المادة 104 من قانون المالية لسنة 2018 التي تعدل وتتمم أحكام المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والتي تنص على إنشاء رسم على عاتق كل مستفيد من قطعة أرض مهيأة ذات استعمال صناعي، متواجدة على مستوى المناطق الصناعية أو مناطق النشاط، المعروضة في السوق عن طريق التنازل من طرف الجهات المكلفة بالتهيئة العمومية، والتي بقيت غير مستغلة لمدة تفوق ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ تخصيصها، المثبتة قانونا بموجب محضر تعده مصالح الصناعة المختصة إقليميا وحدد مبلغ هذا الرسم المحصل سنويا بـ 05 ٪ من قيمتها التجارية بعدما كان المبلغ المحدد يقدر بـ 03 ٪.

كما أن المادة تضمنت إجراء جديدا وهو "لا يعفي تحصيل هذا الرسم، المستفيد من الأرض، من المتابعة القضائية لفسخ الصفقة"، الذي من خلاله يمكن للدولة استرجاع العقار الصناعي غير المستغل حتى وإن كان بعقد تنازل.

على أمل أن أكون قد أعطيتكم إجابة مستوفية، تقبلوا، سيدي عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 4 مارس 2018

يوسف يوسفي
وزير الصناعة والمناجم

4 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصناعة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول؛

بعد التحية والاحترام؛

في إطار المحافظة على البيئة وصحة الإنسان، ونظرا للوضع الذي آل إليه مصنع الجلود بالجلفة بسبب توقف محطة تصفية المياه الصناعية وأصبحت غير وظيفية منذ ما يفوق السنة، مما تسببت في انبعاث روائح كريهة أضرت بسكان الأحياء المجاورة، وكذلك تراكم الفضلات وعدم التخلص منها زاد الوضع تعقيدا، خصوصا وأنها تنتج عنها مادة تعرف ب (الكروم) وتركها في فضاء مفتوح، وحسب مختصين فإن هذه المادة وعند نزول الأمطار تتسرب إلى المياه الجوفية والتي تكون عواقبها وخيمة على صحة السكان بسبب ما تحمله من مواد مسرطنة، وللعلم أن مصالحكم قد قامت سنة 2007 بدراسة لوضع حد وبصفة نهائية لهذا المشكل، وتمت الدراسة وأسفرت نتائجها على وجود حلول تتمثل في ضرورة اقتناء تجهيزات تمكن التخلص من الفضلات الخاصة بالإنتاج الذي يحتوي على هذه المادة، كذلك وبما أن هذه المواد تصب في مجرى الوادي باتجاه محطة تصفية المياه المنزلية تتأثر هذه الأخيرة بهذه المواد الضارة، للإشارة أن هذه المحطة كلفت الدولة 400 مليار سنتيم.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات السكان ووضع حد نهائي لهذا التلوث الضار بالبيئة وصحة السكان؟

الجزائر، في 11جانفي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

منذ سنة 2014 أخذ مجمع الجلود على عاتقه البعد البيئي في إطار برنامجه للتنمية الصناعية، وذلك بإعادة تأهيل وكذا تهيئة محطات تطهير المياه الصناعية للدباغات قصد مطابقتها للأحكام التشريعية والتنظيمية، لاسيما القانون رقم 01 ـ 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 160 المؤرخ في 10 جويلية 1993المتعلق بتنظيم النفايات الصناعية السائلة، هذا إيمانا منها بضرورة الحفاظ على المحيط الطبيعي والصحة العمومية بصفة عامة، ولقد اتخذت في هذا الصدد عدة اتصالات ومناقصات للبحث عن أحسن وسيلة للبلوغ إلى تطهير كافة المياه الصناعية الناجمة عن استغلال تحويل الجلود.

بهذا الخصوص، تم وضع مشروع إعادة تأهيل كما تم إجراء استشارة من أجل إنجاز دراسات تقنية لأربع محطات تقنية بما فيها محطة معالجة النفايات السائلة في وحدة "مدبغة المرتفعات" الواقعة بولاية الجلفة، وهي موضوع سؤالكم.

الدراسات التقنية المفصلة تم إنجازها خلال سنة 2016 بالنسبة لجميع المدابغ، لقد مكنت هذه الدراسات من تحديد الاتساق والعلم الدقيق الذي يتعين القيام به والمعدات التي سيتم الحصول عليها قصد تحسين محطات معالجة النفايات وضمان عمل أفضل لتصريف السوائل من مختلف الوحدات الصناعية.

إن إنجاز هذا المشروع عرف بعض التأخر بسبب الظروف المالية لمجمع الجلود، وصعوبة توفير مبلغ المشروع والذي يقدر ب 200 مليون دينار.

وعليه، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لجأ مجمع الجلود إلى التمويل البنكي قصد تمويل المشروع، والمفاوضات لازالت جارية.

ومن جهة أخرى، ونظرا للبعد البيئي الذي يهدف إليه المشروع وكذا المنفعة العامة، وقصد المساهمة المالية تم إشراك المشروع مع كل من قطاع الموارد المائية والبيئة، في إطار صندوق حماية البيئة.

على أمل أن أكون قد أعطيتكم إجابة مستوفية، تقبلوا، سيدي عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 4 مارس 2018

يوسف يوسفي

وزير الصناعة والمناجم

5 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار سياسة الدولة المتعلقة بتثمين الموارد المحلية، وخلق فضاءات تجارية وحركية تنافسية لتدعيم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تنويع المداخيل خارج المحروقات وخلق الثروة ومن ثم توفر مناصب شغل لامتصاص البطالة، وبالموازاة مع ذلك ضرورة استغلال كل الهياكل المنجزة من طرف الدولة التي ما تزال مغلقة، وفي هذا الصدد قامت بلدية الجلفة بإنجاز سوق جواري مغطى بحي بلغزال بولاية الجلفة، وإنجاز سوق بجوار المحطة البرية القديمة بحي عين الشيح وسوق جواري بحي برنادة بولاية الجلفة، لكنها مازالت مغلقة كما هو الحال للمحلات التجارية (محلات برنامج رئيس الجمهورية) المتواجدة عبر أحياء بلدية الجلفة، ونذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر، المحلات المنجزة والموجودة بقرية أولاد عبيد الله، حي بربيح، الجلفة الجديدة، عين أسرار كلها مغلقة ودون متابعة أو اتخاذ قرار مناسب لاسترجاعها وإعادة توزيعها.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني وشباب ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لفتح هذه الفضاءات التجارية، لخلق مناصب شغل للشباب البطال وخلق حركية تنافسية لتدعيم الاقتصاد الوطني وتعزيز مداخيل البلدية؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 جانفي 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة الفاضل بتقديم سؤال كتابي تمحور حول الإجراءات المتخذة لفتح الفضاءات التجارية المنجزة بولاية الجلفة من أجل تعزيز نموها الاقتصادي عبر الاستغلال الجيد لمتلكاتها، فردا على ذلك يشرفني أن أعلمكم بأن موضوع انشغالكم يندرج في صميم اهتماماتنا الرامية إلى خلق ديناميكية اقتصادية تدفع بعجلة النمو على المستوى المحلي وكذا الوطني، حيث إن قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يعمل في إطار استراتيجية متكاملة تطبيقا لبرنامج عمل الحكومة، من أجل تثمين الممتلكات الخاصة بالجماعات المحلية.

في هذا السياق، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بإحصاء جميع المنشآت العمومية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي المنجزة دون استغلال على المستوى الوطني، حيث تعمل الوزارة ضمن لجنة قطاعية مشتركة على إعداد الإطار القانوني والتنظيمي للتكفل بكل المحلات غير المستغلة وإيجاد طرق جديدة لتمويل سير المنشآت العمومية المنجزة دون استغلال وعدم الإكتفاء بتمويل الدولة، بالإضافة إلى استغلال مدونة المهن الموجودة لدى وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، الخاصة بالمسجلين في إطار البرامج المختلفة لتشغيل الشباب من أجل تمكينهم من الاستفادة من استغلال هذه المنشآت العمومية من خلال التوفيق بين طبيعتها والمؤهلات المطلوبة لتسييرها.

كما سيتم العمل على تفعيل كافة الأنماط الخاصة بتسيير المرفق العام كالتفويض، الإيجار، الامتياز، الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا وضع بعض المنشآت العمومية المنجزة دون استغلال تحت تصرف بعض الجمعيات من خلال اتفاقية وإعداد دفتر للشروط يحدد الحقوق والواجبات.

وفي خضم هذا العمل الجاري إنجازه، قامت ولاية الجلفة باتخاذ بعض التدابير الأولية من أجل استغلال الفضاءات التجارية المنجزة، موضوع سؤالكم كما يلي:

فيما يخص سوق دلولة بلعباس بحي برنادة وسوق المحطة بحي عين الشيح:

فقد تم تحديد قائمة المستفدين منها ومنحهم مقررات

الاستفادة من أجل التأطير القانوني لنشاطهم، إلا أنهم لم يقوموا باستغلاله بحجة عدم ملاءمة المساحات المخصصة بكلا السوقين للنشاط التجاري، وعليه شرعت البلدية في إعداد دفتر الشروط الخاص بكل سوق من أجل التمكن من تأجيرهما.

فيما يخص السوق المغطاة بحي بلغزال.

يحتوي هذا السوق على 44 محلا تم توزيعها على مستفيديها وإعداد عقود الإيجار خاصة بهم، ومن أجل إتمام استغلاله فقد تم إيداع طلبات تركيب العدادات لدى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز لربطه بشبكة الكهرباء، وهذا ما سيسمح بتجسيد عملية الاستغلال في الأيام المقبلة.

أما فيما يخص المحلات التجارية المنشأة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبر أحياء بلديات ولاية الجلفة، فلقد تم اتخاذ تدابير استعجالية بغرض استغلال كافة المحلات الموزعة، وتتمثل فيما يلي:

- إعذار المستفيدين غير المستغلين،
- فسخ عقود المستفيدين الذين لم يمتثلوا،
- إبرام عقود لفائدة مرشحين جدد،
- وكذلك تهيئة بعض المحلات لاستغلالها كهيئات إدارية.

في الختام، يجدر التأكيد على أن استغلال كافة المنشآت العمومية المنجزة وتثمين ممتلكات الجماعات المحلية أمر ضروري من أجل المساهمة في تحرير المبادرات الإقتصادية الفردية وتدعيم الجهود الرامية إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار كافة برامج الدعم الموجهة لفئة الشباب وذلك بغرض المساهمة في التنمية المحلية وتعزيز قدرات الإقتصاد الوطني.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة المخصصة للرد على سؤالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 21 مارس 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

6 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

قصد تمكين موظفي بلدية عمورة ـ ولاية الجلفة ـ من الاستفادة من تعويض المنطقة الجغرافية، المؤسس بموجب المرسوم رقم 82 ـ 183 المؤرخ في 15 / 05 / 1982 وهذا لعدم إدراج هذه البلدية ضمن المناطق المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 130 المؤرخ في 14 يونيو 1993، وبما أن الأمر لا يتعلق بإعادة تصنيف البلدية ضمن البلديات الجنوبية بولاية الجلفة، بل موقعها موجود في الجنوب وتتوسط عدة بلديات تستفيد من المنحة المذكورة، ويحدها غربا: بلدية سلمانة وجنوبا: بلدية أم العظام وشمالا: بلدية فيض البطمة وشرقا: بلدية رأس الميعاد (ولاية بسكرة) (وكل موظفي هذه البلديات مستفيدون من هذه المنحة).

والأمر يتعلق بسهو إدراجها ضمن المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 130 المؤرخ في 14 يونيو 1993 كما حدث لعدة بلديات على المستوى الوطني وتم استدراكها فيما بعد، للإشارة أن بلدية عمورة كانت قبل التقسيم الإداري لسنة 1984 تابعة إداريا لبلدية فيض البطمة، وهذه الأخيرة مذكورة في المرسوم (رقم 82 ـ 183 المؤرخ في 15 / 05 / 1982) أعلاه.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات موظفي بلدية عمورة، نتوجه لكم إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لاستدراك وإدراج هذه البلدية ضمن المناطق المحددة بالمرسوم رقم 93 ـ 130 المذكورة أعلاه؟

الجزائر، في 11 جانفي 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بسؤال كتابي تضمن انشغالكم الخاص بادراج بلدية عمورة بولاية الجلفة ضمن قائمة المناطق الجغرافية التي تخول الحق في الاستفادة من التعويض.

في هذا الإطار ، يشرفني أن أحيطكم علما بأن تعويض المنطقة الجغرافية قد تم تصوره وتكريسه وفقا لمعايير محددة تضمنها المرسوم رقم 82 ـ 183 المؤرخ في 15 مايو سنة 1982 المتعلق بكيفيات حساب تعويض المنطقة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير المحددة بموجب المرسوم المذكور أعلاه تتمثل في المعاملات الترتيبية المخصصة للمناطق والمؤهلات المهنية ومناصب العمل المعزولة، ومواقعها، وإن توزيع هذه المعاملات يخضع لمقاييس مرتبطة أساسا بقطاع النشاط والوحدة الاقتصادية أو الإجتماعية أو الإدارية أو الثقافية وكذا مشروع التنمية الاقتصادية والثقافية والإدارية، كما أن تحديد المعاملات المتعلقة بمناصب العمل المعزولة ومواقعها قد تم وفقا لثلاثة معايير مرتبطة أساسا بطبيعة العمل وعدد العمال والانعزال عن الأسرة، وهذا وفقا لأحكام نفس المرسوم لاسيما المادتين 3 و 5 منه.

بهذا الصدد، حدد المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 130 المؤرخ في 14 يونيو 1993 قائمة المناطق التي تخول الحق في تعويض المنطقة الجغرافية المنصوص عليه في المرسوم رقم 82 ـ 183 المؤرخ في 15 مايو سنة 1982 المشار إليه أعلاه، دون إدراج بلدية عمورة ضمنها، كما هو الحال بالنسبة لبلدية فيض البطمة وذلك بسبب عدم توفرهما على المعايير في تأسيس تعويض المنطقة.

في الختام، يجدر التنويه إلى الإطار التنظيمي الذي يحكم النظام التعويضي الخاص بالمنطقة متوازن لاسيما من حيث المعايير المعتمدة للاستفادة منه، إذ على سبيل المثال، فإن الموظفين العاملين على مستوى بلدية عمورة يستفيدون بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 300 المؤرخ في 4 أكتوبر 1995 من الامتيازات الخاصة الممنوحة للموظفين المؤهلين التابعين للدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية العاملين في ولايات بشار، البيض، ورقلة، غرداية، النعامة، الأغواط، الوادي وبعض البلديات التابعة لولايتي الجلفة وبسكرة، مع العلم أن هذا المرسوم التنفيذي يعتمد على معايير وأسس أخرى تختلف عن تلك التي تم تطبيقها بالنسبة لتعويض المنطقة الجغرافية.

تلكم، هي أهم عناصر الإجابة المخصصة للرد على سؤالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 مارس 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات
المحلية والتهيئة العمرانية

7 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار مساعيكم القيمة والحثيثة لتطوير قطاع الشؤون الدينية وتحسين أدائه ومواصلة العمل على تعزيز وتوطيد المرجعية الدينية التي تعتبر صمام أمان وحدة المجتمع واستقراره، وكذلك تكثيف الجهود لتطوير عمل المدارس القرآنية وضمان تكوين وتأطير وتسيير أنجع، وفي هذا الصدد وأثناء زيارتكم لولاية الجلفة مطلع سنة 2016، لتفقد المشاريع التنموية والمصالح التابعة لقطاعكم ومنها المدرسة القرآنية بحي بحرارة ولاية الجلفة، التي ينتظر أن تكون صرحا تعليميا كبيرا ومكسبا هاما بالنسبة لقطاع الشؤون الدينية بالولاية، وخلال ذلك التزمتم بفتح "مقرأة" لتدريس القراءات لتمكين أبناء الولاية من دراسة هذا العلم بكل يسر وسهولة عوض التنقل إلى ولايات أخرى، وأوضحتم أن الجلفة تملك من الطاقات ما يؤهلها لفتح هذه المقرأة، وفي السياق ذاته، التزمتم بفتح معهد لتكوين الأئمة ومعلمي القرآن والمؤذنين، بعد استكمال إنجاز المدرسة القرآنية المذكورة أعلاه، ليتم تحويلها إلى فرع معهد التكوين في انتظار معهد مستقل لولاية الجلفة، كما تعهدتم

بإعطاء صلاحيات لمسجد الرحمن القطب بالنظر لما يحتويه، الذي يمكنه أن يكون فضاء لتكوين الأئمة.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان ولاية الجلفة، نتوجه لكم إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة بفتح "مقرأة" لتدريس القراءات، وفتح معهد لتكوين إطارات القطاع وإعطاء صلاحيات لمسجد الرحمن القطب كفضاء لتكوين الأئمة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد؛

فبموجب إرسالكم المؤرخ في 01 فيفري 2018 الذي تفضلتم مشكورين بطرحه حول الإجراءات المتخذة يفتح مقرأة لتدريس القراءات وفتح معهد لتكوين إطارات القطاع بولاية الجلفة.

يشرفني أن أتوجه إليكم بخالص تحياتي شاكرا عنايتكم واهتمامكم بقطاع الشؤون الدينية وتجاوبا مع انشغالاتكم التي تكتسي أهمية بالغة، يسعدني أن أوافيكم بالرد عما تفضلتم بطرحه.

فبخصوص سؤالكم حول فتح مقرأة للقراءات لتمكين أبناء الولاية من دراسة علم القراءات؛ فإنه يشرفني أن أفيدكم بأن هيئة الإقراء في ولاية الجلفة قد أنشئت ووضعت حيز الخدمة بموجب قرار ولائي رقم 238 مؤرخ بتاريخ 21 نوفمبر 2016، وهي تابعة لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية يؤطرها 17 عضوا، منهم عضو واحد متخصص في القراءات السبع و 13 عضوا يمتلكون إجازات في روايات منفردة وكلهم من أبناء الولاية.

ولا شك بأن الهيئة هي هيئة تجريبية على غرار هيئات الإقراء المنشأة في الولايات في انتظار ترسيمها جميعا بقرار وزاري يحدد كيفية عملها وطريقة تشكيل أعضائها ووسائل الحفاظ على استمرارها لتحقيق أفضل أداء لها في إطار المرجعية الدينية الوطنية في مجال الإقراء، وعليه فإنه بإمكان أبناء الولاية الاستفادة من الهيئة في مجال تعلم علم القراءات القرآنية في الفترة الحالية.

أما فيما يخص الشق الثاني من السؤال والمتعلق بإمكانية فتح معهد وطني للتكوين المتخصص على مستوى ولاية الجلفة، فإنه يشرفني أن أوضح لكم بأن اكتمال بناء المدرسة القرآنية النموذجية بمدينة الجلفة لا يعني أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قد استلمتها، فالموضوع ما يزال يحتاج إلى ترتيبات إدارية وتقنية ومن هذه الترتيبات مطالبة مؤسسة البناء برفع التحفظات التي أبدتها الإدارة المحلية، وكذلك بناء السكنات الوظيفية الوقفية لمسيري هذه المدرسة.

وما لم يتحقق رفع هذه التحفظات وما لم تستلم هذه المؤسسة بصفتها التي أسست من أجلها وهي "المدرسة القرآنية النموذجية" لولاية الجلفة فإن استباق المطالبة بتحويلها إلى معهد لتكوين الأئمة يعتبر سابقا لأوانه.

وتجدر الإشارة إلى أن منظومة التكوين بوزارة الشؤون الدينية تتوفر على 13 معهدا متخصصا ومدرسة وطنية لتكوين وتحسين مستوى الإطارات الدينية لتكوين 500 إمام مدرس وعون ديني سنويا.

هذا، ولا يفوتني في الأخير أن أعرب لكم عن خالص شكري لمقاسمتنا الانشغالات ذات الصلة بالقطاع.

تفضلوا السيد العضو، بقبول خالص التقدير وجزيل الشكر.

محمد عيسى
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

8 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار عملية تحويل تسيير المياه الصالحة للشرب من البلديات إلى مؤسسة الجزائرية للمياه، قامت مصالحكم بتطهير ومسح جميع الديون المترتبة عنها وهذا عبر جميع التراب الوطني، ما عدا وحدة الجلفة التي استثنيت من

عملية تطهير الديون لأسباب نجهلها، مما جعلها اليوم تعاني من تراكم هذه الديون التي كانت تقدر بـ: 270 مليار سنتيم آنذاك وبلغت حاليا 360 مليار سنتيم على عاتق الزبائن من مواطنين ومؤسسات عمومية، البالغ عددهم أكثر من 900 زبون، واستحال على الوحدة تحصيلها، مما جعل هذه الأخيرة تعيش في أزمة وأثر على تسديد أجور مستخدميها وعلى تموين زبائنها واقتناء التجهيزات وغيرها، وللإشارة أنها تسير حاليا بلدية الجلفة وكبرى دوائر الولاية كعين وسارة ومسعد وحاسي بحبح وحسب تصريح معالي وزير الموارد المائية أنه في سنة 2019 ستسير جميع بلديات الولاية، وبالنظر لحجم الدين الذي على عاتقها الذي سيصعب لا محالة من مهمتها في تسيير المياه الصالحة للشرب عبر 36 بلدية بكثافة سكانية أكثر من مليون ومئتي ألف نسمة، إضافة إلى المشاكل المتراكمة التي تتخبط فيها والتذبذبات الحاصلة لتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بالولاية، وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ هل هناك إمكانية لمسح ديون وحدة الجزائرية للمياه على مستوى ولاية الجلفة لتمكينها من القيام بالمهام الموكلة لها ومن أجل السير الحسن لها وتقديم خدمات أفضل للزبائن والمساهمة في القضاء على المشاكل التي يتخبط فيها القطاع لتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب؟

ـ تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الموارد المائية:

تبعا لإرسالكم المتعلق بإمكانية التكفل بالديون المتراكمة على مؤسسة الجزائرية للمياه، وحدة الجلفة، والتي تفضلتم من خلاله، بالإشارة إلى أن هذه الأخيرة هي الوحيدة من بين كل الوحدات، التي لم تستفد من مساعدة مالية من قبل الدولة، قصد تغطية العجز المالي والديون الموروثة عن المؤسسات العمومية لتوزيع المياه المنزلية، الصناعية والتطهير "Ex EPDEMIA".

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن مؤسسة "الجزائرية للمياه"، منذ تاريخ إنشائها، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 01 ـ 101 المؤرخ في 21 أفريل 2001، لم تستفد من إعانات مالية خاصة من ميزانية الدولة، قصد تسديد الديون المتراكمة والموروثة عن المؤسسات العمومية لتوزيع المياه المنزلية، الصناعية والتطهير، التي تم حلها وتحويل مستخدميها وممتلكاتها إليها.

أما بالنسبة للشق الخاص بالتكفل بديون مؤسسة الجزائرية للمياه، فإن الإجراء الوحيد الذي باشرته السلطات العمومية، تمثل في دفع جميع التكاليف الخاصة بالضرائب والرسوم التي هل على عاتقها، والمدينة بها لمصالح الضرائب وكذا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما فيها تلك المسجلة باسم "وحدة الجلفة".

حيث إن هذه الإجراءات جاءت تطبيقا لتعليمات السيد الوزير الأول، من خلال تحويل غلاف مالي من ميزانية الدولة، قدره 3.9 مليار دج، إلى أصول المؤسسة، على سبيل الإعانة ومنها مباشرة تسديد هذه الديون.

وعليه، بالنسبة لطلبيتكم المتعلقة بمسح ديون وحدة بالجلفة، لابد من التذكير بأن الجزائرية للمياه مؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي، يترتب عليها من خلال ذلك، تحصيل ايراداتها وتحقيق توازناتها المالية في إطار نشاطها التجاري، كما أن متابعة ديون الوحدات يخضع للرقابة الداخلية للمؤسسة، ومنه فعملية مسح الديون لوحدة من بين كل الوحدات التابعة للمؤسسة غير وارد حاليا ويخضع لقوانين.

تلكم، هي أبرز المعطيات التي أردت إفادتكم بها إجابة عن انشغالكم، وتبقى وزارة الموارد المائية والهيئات التابعة لها على استعداد لتزويدكم بمعلومات إضافية إذا ما تطلب الأمر ذلك.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 مارس 2018

حسين نسيب
وزير الموارد المائية

9 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73

من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

تبعا للعقد المبرم بين مصالحكم والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية لتزويد بلديات الجلفة بعتاد الأشغال العمومية وحافلات النقل المدرسي، الذي لم يستكمل جزء منه ويمثل نسبة 10 ٪ بالمائة من مبلغ الصفقة ويتعلق الأمر بـ:

ـ سبع (7) شاحنات بصهاريج.

ـ ثلاث (3) شاحنات رفع القمامة K120 / BOM

ـ شاحنة (1) بسلم إنارة عمومية K 66 nacelle

والذي كان محل سؤالنا سابقا وفي إجابتكم عنه بتاريخ 08 / 06 / 2016 تحت رقم 295 / 16 تبين أنه تم تنبيه المؤسسة المتعاقدة مع مصالحكم إلى ضرورة احترام بنود الصفقة المبرمة، لاسيما آجال التنفيذ والتسليم، إلا أن الأمر بقي على حاله.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لتسليم العتاد المتبقي للبلديات المستفيدة منه للغرض المقتنى من أجله؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بالإجراءات المتخذة لإتمام تسليم العتاد المتبقي لفائدة بلديات ولاية الجلفة، تنفيذا للعقد المبرم مع مؤسسات عمومية وطنية، يشرفني أن أحيطكم علما ـ السيد عضو مجلس الأمة الفاضل ـ بأن هذا العقد يندرج ضمن برنامج وطني طموح، يهدف إلى تعزيز قدرات تدخل الجماعات المحلية في الميدان، تم إبرامه سنة 2009، بتمويل من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وبالفعل فقد عرف تنفيذه بعض التأخير في تسليم الكميات المتفق عليها وفق للآجال التعاقدية، وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك التأخير والذي كان راجعا بالأساس للقدرات الإنتاجية لبعض المؤسسات العمومية المتعاقدة.

أما بخصوص تسليم حصة ولاية الجلفة من هذا البرنامج، التي تقدر بـ 105 عتادا متنقلا يشمل ما يلي:

ـ 35 حافلة للتنقل المدرسي.

ـ 70 عتادا متنقلا (شاحنات لرفع القمامات المنزلية، شاحنات بصهاريج، شاحنات بسلم إنارة عمومية، شاحنات كاسحات للثلوج، شاحنات لفك المجاري).

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى نسبة إنجاز بنود العقد الخاص بولاية الجلفة، قد بلغت 92 ٪ حيث تم تسليم 97 وحدة من أصل 105 وحدة مدرجة ضمن بنود الاتفاقية، وهذا سعيا منا إلى تعزيز حظيرة المعدات الموجودة لدى بلديات الولاية من أجل أداء مهامها بشكل مناسب.

في هذا الشأن فقد تم تسليم كل الكميات المتعلقة بكل من:

ـ حافلات النقل المدرسي المقدر بـ 35 حافلة.

ـ شاحنات رفع القمامة المنزلية بعدد 19.

ـ شاحنات ذات صهريج بعدد 17.

ـ الشاحنات الضاغطة بعدد 10.

ـ شاحنات الإنارة العمومية بعدد 11.

ـ شاحنات كاسحة للثلوج بعدد 3.

ـ شاحنات مفك المجاري بعدد 2.

من جهة أخرى، وبخصوص العتاد المذكور ضمن سؤالكم المقدر بـ 11 وحدة لم يتم تسليمها، فيجدر التنويه إلى أنه لم يتبق سوى ثمانية (08) شاحنات تخص رفع القمامة المنزلية وأخرى ذات صهريج، من إجمالي عدد الشاحنات، أما الشاحنات المتوفرة على سلم للإنارة العمومية فقد تم إتمام تسليمها للبلديات المعنية بصفة كلية.

السيد عضو مجلس الأمة الفاضل، أؤكد لكم بأن العملية متواصلة وقد تم عقد اجتماع مع مسؤولي المؤسسات العمومية المتعاقدة سنة 2017، وتم الاتفاق على المتابعة الشهرية لعملية التسليم على مستوى الولايات، والعملية الآن تشهد وتيرة متسارعة في عملية التسليم التي تتم كل شهر، وهذا بالنظر للقدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات الوطنية، وعليه فإن عملية إتمام بنود العقد موضوع انشغالكم

سارية وسيتم استكمالها في القريب العاجل.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة المخصصة للرد على سؤالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 ماي 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

10 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تحسين الظروف المعيشية للمواطنين ومنها التحسين الحضري، يعاني سكان بلدية عمورة من انعدام برامج التحسين الحضري، والسبب في ذلك يعود من جهة لمحدودية موارد مداخيلها وضعف ميزانيتها، وعدم تسجيل برامج التحسين الحضري القطاعية، وكل مساعدات الدولة من الجانب التنموي لاسيما مخططات البلدية للتنمية، توجه لشبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير رغم احتياج سكان البلدية إلى برامج التهيئة الحضرية التي لم تستفد منها ويتساءل مواطنو البلدية: لمن توجه برامج التحسين الحضري القطاعية إن استثنت بلديتهم منها وهي المصنفة فقيرة ومعدومة الدخل أيضا؟

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان البلدية نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات سكان بلدية عمورة ولاية الجلفة، وهل هناك إمكانية لتسجيل أو برمجة عمليات في إطار التحسين الحضري لتهيئة الظروف المعيشية لسكان هذه البلدية؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بداية أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم الذي تستفسرون من خلاله عن الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بانشغالات سكان بلدية عمورة بولاية الجلفة بخصوص برامج التهيئة الحضرية، وهل من إمكانية لبرمجة عمليات في إطار التحسين الحضري لتحقيق ظروف حياة أفضل لسكان هذه البلدية؟

ردا على هذه الانشغالات، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

لقد استفادت ولاية الجلفة من غلاف مالي قدره 5.945 مليار دج، للتكفل بعمليات التحسين الحضري عبر بلديات ولاية الجلفة، منها 4.645 مليار دج في إطار البرنامج القطاعي المركزي 2010 ـ 2014، و 1.3 مليار دج ضمن البرنامج القطاعي اللامركزي، وتم تسجيل هذا الغلاف بنسبة 100 ٪، حيث مكنت هذه العمليات من التكفل بأكثر من 117 موقعا عبر مختلف بلديات الولاية ومنها بلدية عمورة بمبلغ قدره 20 مليون دج.

علاوة على ذلك، فإن بلدية عمورة قد استفادت في إطار البرنامج البلدي للتنمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2017 من غلاف مالي قدره 275 مليون دج للتكفل بمختلف أشغال التهيئة بالبلدية المعنية.

أما بخصوص انشغالكم الثاني والمتعلق بإمكانية برمجة عمليات أخرى في إطار التحسين الحضري لسكان هذه البلدية، فإن الأمر يتوقف على مدى توفر المبالغ المالية اللازمة والمرصدة في إطار قانون المالية، سواء تعلق الأمر بالبرامج القطاعية أو تلك التابعة لمخططات البلدية للتنمية.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 مارس 2018

عبد الوحيد طمار
وزير السكن والعمران والمدينة

11 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار سياسة الدولة المنتهجة لتطوير الاستثمار الصناعي والفلاحي، من أجل المساهمة في تنويع المداخيل خارج المحروقات وخلق الثروة ومن ثم خلق مناصب عمل لامتصاص البطالة، وموازاة مع ذلك، قامت وزارة الصناعة والمناجم بإنجاز مصنع للإسمنت ببلدية عين الإبل بولاية الجلفة، من أجل المساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد وللمنطقة، وبلغت نسبة إنجازه ما يفوق 75 ٪، سير "شركة أسيك للإسمنت الجزائر" ولكن الأشغال توقفت به لأسباب التمويل، ورغم تدخل مجلس مساهمات الدولة لشراكة بين مجمع (جيكا) والمؤسسة الجزائرية أسيك للإسمنت للإستحواذ على حصة 49 ٪ من رأسمال المؤسسة الجزائرية أسيك للإسمنت، وبعد المراجعات القانونية والمالية، لم تسمح القدرات المالية لمجمع (جيكا) سنة 2012 بمواصلة سير هذه العملية، ورغم محاولة تفعيل اتفاقية بين الشركة أسيك الجزائر وبين بنك الجزائر الخارجي تعثرت كذلك، وفي شهر أوت سنة 2012 أعطى بنك الجزائر الخارجي موافقته على تمويل المشروع بشراكة مع شركة أسيك مصر، بشروط لكن هذه الأخيرة عجزت عن تلبية بعض الشروط، وبقيت الأمور على حالها والأشغال متوقفة منذ ذلك الوقت، في انتظار قرار يعيد الحياة لهذا الهيكل التي صرفت عليه الدولة أموالا طائلة لكن دون جدوى، الحال نفسه للمذبح الجهوي بحاسي بحبح الذي ينتظر أن يدخل التسيير الفعلي وفقا للأهداف المنشأة من أجله، حيث إنه من المنتظر دخوله حيز الخدمة الفعلية بداية سنة 2017 (حسب تعهد وزير الفلاحة والصيد البحري بتاريخ 09 / 06 / 2017 تحت رقم 472 / أ.و.في إجابته عن سؤالنا) مع مستوى إنتاج مقبول وبتوظيف 120 منصب شغل وبلوغه مع مذبح عين مليلة كمية ذبح تقدر بـ 5490 رأس بقر و 2710 رؤوس غنم سنة 2017، لتموين وحدات المديرية العامة للأمن الوطني، وقيامه بإبرام عقود أخرى إضافة للحالية المقدرة بـ 22 تعهدا، لكن لم تتحقق هذه النتائج ولا الأهداف المرجوة من إنجازه.

إن هذا الصرح الكبير والهام في ولاية الجلفة الذي يساهم بشكل كبير في تموين عدة مناطق من الوطن باللحوم الحمراء مراعاة للميزة التي تمتع بها الولاية باعتبارها مصدر الثروة الحيوانية، وكذلك لخلق نشاط تجاري وحركة تنافسية وخلق مناصب شغل بالمنطقة التي تفتقر إلى مؤسسات كهذه على غرار ولايات الوطن حيث الاستثمار سواء الصناعي أو الفلاحي متعثر بها، لاسيما على مستوى المناطق الصناعية التي تعرف جمودا تاما ما عدا الاستحواذ على العقارات وغلقها، والبعض استغلها في نشاطات أخرى لا تمت للاستثمار بصلة.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، مراعاة لانشغالات سكان البلديتين بولاية الجلفة، نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية عين الإبل بولاية الجلفة، لإعادة استئناف أشغال مصنع الإسمنت من طرف المؤسسات الوطنية أو الأجنبية لاستكمال الأهداف المرجوة من إنجازه ولتوفير مناصب الشغل المنتظرة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد وللمنطقة؟

ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية حاسي بحبح بولاية الجلفة للانطلاق الفعلي للمذبح الجهوي وفقا للأهداف المرجوة من إنجازه بالمنطقة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

1) جواب السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

تحية طيبة وبعد؛

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بالإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية حاسي بحبح بولاية الجلفة، المتمثلة في بداية السير الفعلي للمذبح الجهوي وفقا للأهداف المنتظرة من إنجازه بالمنطقة، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

يلعب المذبح الجهوي لحاسي بحبح بولاية الجلفة، دورا هاما في عملية ضبط سوق اللحوم الحمراء على المستوى الوطني، وهو تابع لمجمع الصناعات الغذائية، واللوجستيكية (AGROLOG) وتتولى تسييره المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية للحوم الحمراء (ALVIAR)، وله قدرة استيعاب ذبح 600.000 رأس من الغنم و 24.000 رأس من البقر، مما يمكنه من ضمان توفير إنتاج وطني سنوي يقدر بـ 12.000 طن من لحوم الغنم و 4.800 طن من لحوم البقر.

تتمثل نشاطات هذا المركب في الذبح وتسويق اللحوم الحمراء وتقطيعها وتحويلها وكذا توزيعها وبيعها لتموين السوق باللحوم الحمراء وكذا تقديم خدمات للغير.

ونظر للصعوبات التي عرفها هذا المركب عند انطلاقه، فقد اتخذت عدة إجراءات هامة لإعادة بعث نشاطاته، وذلك عن طريق القيام بأعمال تحسيسية تجاه المربين والمهنيين للتعامل مع المركب، لتمكينهم من استغلال هذه الأداة الموضوعة تحت تصرفهم، بمرافقة السلطات المحلية الوطنية، وكذا جلب أكبر حصص من الأسواق وإبرام اتفاقيات مع مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية.

وعليه، فقد تم تسخير كل الوسائل المادية والبشرية لرفع وتيرة الإنتاج لهذا المركب وضبط كل التدابير الضرورية التي ستسمح بانطلاقه الفعلي في أحسن الظروف.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها.

وتقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 أفريل 2018

عبد القادر بوعزغي
وزير الفلاحة والتنمية
الريفية والصيد البحري

جواب السيد وزير الصناعة والمناجم:

ردا على سؤالكم الكتابي، الموجه إلى السيد الوزير الأول، والذي أردتم من خلاله الاستفسار عن التدابير المتخذة للتكفل بانشغال سكان بلدية عين الإبل، ولاية الجلفة، لإعادة استئناف أشغال مصنع الإسمنت من طرف المؤسسات الوطنية أو الأجنبية، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمجمل الإجراءات المنتهجة من قبل الحكومة في هذا الإطار.

إن إنجاز مشروع الإسمنت بالجلفة يعود إلى عام 1973، حيث شهد تطورا بطيئا وتغييرات في بعض معالمه، مست موقع المشروع والقائمين على إنجازه ثم القدرة الإنتاجية التي انتقلت من 500.000 طن / سنة في بدايته إلى 3 ملايين طن / سنة فيما بعد.

بالنظر للتأخر الكبير الذي عرفه تنفيذ المشروع، تقرر في سنة 2007، إنجازه بالشراكة مع المجمع المصري أسيك للإسمنت (ASEC)، وقد تم توقيع عقد الإنجاز في جوان 2008 بتكلفة تقارب 50 مليار دينار جزائري، إلا أنه في مطلع سنة 2011 شهدت شركة إنجاز المشروع مشاكل مالية مما تسبب في تعطله ومن أجل إعادة بعض المشروع، وافق مجلس مساهمات الدولة، خلال دورته 150 المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 2016، على طلب الشركة المصرية التنازل عن حصصها لصالح مؤسستين خاصتين، يتعلق الأمر بكل من مجمع حداد (ETRHB و Kapital invest).

بتاريخ 2 أفريل 2017، وافق مجلس مساهمات الدولة، في دورته 152، أن تخرج (Kapital Invest) من رأس مال الشركة وبذلك يبقى مجمع حداد (ETRHB) المالك الوحيد لهذه الشركة.

وستعرف عملية إنجاز المشروع إنطلاقة جديدة خاصة من خلال وضع حيز التنفيذ اللائحة رقم 09 / 154 لمجلس مساهمات الدولة، المنعقدة بتاريخ 12 أكتوبر 2017، الذي رخص من خلالها دخول شريك صيني (China State Construction Engineering Corporation (CSCEC / LTD Limited بقدر 49 ٪ في رأس مال الشركة.

في نفس السياق، فقد قرر المجلس الوطني للإستثمار تجديد مقرر منح المزايا الممنوح لهذا المشروع وكذا تمديد آجال إنجازه بموجب القرار رقم 06 المتخذ خلال الدورة 84 للمجلس، المنعقدة بتاريخ 15 أكتوبر 2017 وهذا من أجل إعادة بعثه.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

ـ نسخة إلى السيد الوزير الأول، على سبيل العرض.

الجزائر، في 25 مارس 2018

يوسف يوسفي
وزير الصناعة والمناجم

12 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

إن عملية اللامركزية الإدارية تعتبر أهم عنصر لموضوع الدولة العصرية الحديثة للتكفل الأفضل بالشؤون المحلية في جميع مجالات الحياة وتطلعات ساكنيها.

وبالنظر لعدة قرى وتجمعات سكانية معتبرة أصبحت تضاهي بلديات من حيث التعداد السكاني، وقصد إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس البلدية في إدارة شؤونها المحلية ولعب دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية، ويزيد من قدرة منتخبيهم على تحميل مجالسهم المحلية مسؤوليات كبيرة في تسيير شؤونهم المعيشية اليومية وتطوير المحيط البيئي والاقتصادي، يتطلع سكان هذه القرى والتجمعات الكبيرة إلى دراسة لإنشاء بلديات جديدة لتحقيق الأهداف المذكورة وتخفيف العبء عن البلديات التابعة لها وتصبح مستقلة في التسيير والتنمية المحلية، كما هو معمول بها في الدول المتقدمة.

وفي هذا الصدد كذلك يتطلع سكان بلدية مسعد ولاية الجلفة العريقة، ذات الكثافة السكانية المعتبرة إلى ترقية دائرتهم إلى ولاية في إطار استحداث ولايات الهضاب العليا لدفع عجلة التنمية بها التي تعرف تأخرا كبيرا بسبب موقعها الجغرافي وعدة عوامل أخرى.

– وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان القرى والتجمعات السكانية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– هل هناك دراسة استشرافية في المدى القصير لإنشاء بلديات جديدة على المستوى الوطني؟

– هل هناك إمكانية لترقية دائرة مسعد إلى ولاية منتدبة في إطار إنشاء ولايات الهضاب العليا؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2018

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بطرح سؤالكم الكتابي المتعلق بوجود دراسة استشرافية لإنشاء بلديات جديدة على المستوى الوطني، وكذا إمكانية ترقية دائرة مسعد إلى ولاية منتدبة، فردًا على ذلك يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية:

إن آخر تقسيم إقليمي للبلاد كان سنة 1984، بخلق 48 ولاية للجمهورية، هذا بغض النظر عن التعديل في القانون الأساسي الذي عرفته ولاية الجزائر بين سنتي 1997 و2000، فإن فخامة السيد رئيس الجمهورية قد قرر إعادة النظر في هذا التقسيم عبر مراحل وهذا خلال مجلس الوزراء المصغر المنعقد بتاريخ 27 جانفي 2015، والذي خصص للتنمية في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

من هذا المنطلق، فإن فخامة رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة لولايات الجنوب والهضاب العليا، ويتجلى ذلك أساسا في القرارات التي اتخذها خلال هذا الاجتماع، حيث أكد فخامته بأن الهضاب العليا باتت تشكل في إطار الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم العمود الفقري للتنمية في بلدنا ولإعادة تموقع السكان مستقبلا، وبالتالي أمر الحكومة بمنح الأولوية لولايات الجنوب والهضاب العليا في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية، وإن القرار الأخير للحكومة بتفعيل صندوقي تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا لدليل على ذلك.

وفي إطار هذه المقاربة قرر فخامة رئيس الجمهوية على أن تكون المرحلة الأولى بإنشاء مقاطعات إدارية جديدة على مستوى الجنوب، تليها أخرى على مستوى الهضاب العليا وصولا إلى الشمال، وبالتالي – وكما تعلمون – تم استحداث أولا: عشر (10) مقاطعات إدارية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15 – 140 المؤرخ في 27 ماي 2015، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها.

أما بالنسبة لولايات الهضاب والتي تشكل المرحلة الثانية في مجال تجسيد خارطة الطريق التي حددها فخامة رئيس الجمهورية، والذي له الصلاحية في ذلك، فيجدر التنويه إلى أن المدن التي تتوفر فيها معايير القابلية لتنمية مستقلة والقدرة على قيادة مجموعة أخرى من الجماعات المحلية نحو وتيرة تنموية مقبولة ستستفيد من العملية وستحدث بها ولايات منتدبة جديدة.

وعليه، فإن الحرص على توفير المناخ التنظيمي والتحضيري من أجل بلوغ الأهداف المنشودة فيما يخص التنظيم الإقليمي المقبل للبلاد، وذلك عبر إتمام إنجاز كافة مراحله بإتقان آخذين بعين الاعتبار كل المعطيات المرتبطة بموضوع انشغالكم أمر ضروري وحتمية تمليها العقلانية التي تميز هذا المسار الإصلاحي الذي من شأنه إحداث انعكاسات إيجابية على مواطنينا وعلى التنمية الوطنية ككل.

في هذا الشأن، فإن استحداث مقاطعات إدارية جديدة على مستوى الهضاب العليا- هو قيد الدراسة، وهو ما يندرج في إطار نظرة شاملة للموضوع بحيث تعكف دائرتنا الوزارية، من خلال فوج عمل قطاعي في دراسة قائمة الدوائر المعنية، وفقا لعدة معايير موضوعية تتماشى والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية التي تنشدها السلطات العمومية والتكفل بانشغالات المواطن والقدرة على تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل.

لذلك، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فإن موضوع الولايات المنتدبة على مستوى الهضاب العليا يعالج بصورة شاملة ولا يمكن تجزئته، كوننا كسلطات عمومية نعمل على تقليص الفروقات بين مختلف المناطق وإعادة توزيع السكان عبر أقاليم الجنوب والهضاب العليا وحماية المحيط والمواقع والموارد الطبيعية، بما يحقق تنمية محلية شاملة قادرة على توفير وضمان رفاهية المواطن.

ومن جهة أخرى، تجدر الإضافة أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تسعى إلى تدعيم التجسيد الفعلي للامركزية على مستوى الجماعات المحلية من أجل تعزيز نمط التسيير الجواري التشاركي، وذلك عبر مراجعة قانوني البلدية والولاية لإعطاء صلاحيات أوسع للمنتخبين المحليين، وتضمينها بالآليات والأدوات اللازمة لتجسيد وتقوية الممارسات الديمقراطية بما يمكن من التكفل بجميع الانشغالات المحلية للمواطنين وتسيير شؤونهم عن قرب عبر تفعيل دورهم وتعزيز دور النسيج الجمعياتي وجميع الشركاء المحليين.

إن تطوير أساليب الديمقراطية التشاركية سيمكن من إشراك فعلي للمواطن في تسيير شؤونه المحلية، لاسيما عبر استحداث أنماط تسيير تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل الدفع بعجلة النمو، إذ إن مشاركة المواطنين أصبحت حتمية من أجل تجميع كافة القوى البناءة للدولة وتحرير المبادرات الفردية مع وجود إدارة عمومية مرافقة تتميز بالمرونة بعيدا عن البيروقراطية، وهذا ما يتزامن مع تطوير الإطار القانوني الخاص بتسيير المرفق العام واستحداث السبل المثلى لذلك كالشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذلك عبر الجهود التي تنصب في إطار تخفيف الإجراءات الإدارية ورقمنة الإدارة وعصرنتها.

في الختام، يجدر التأكيد أن هذه السياسة الشاملة المعدة من أجل التكفل الأمثل بشؤون المواطنين عن قرب تحمل طيها بعدا عميقا ومنطقا قويا تستلزم مساهمة الجميع إلى جانب الدولة من أجل إنجاح تجسيدها على أرض الواقع وتحصيل النتائج المرجوة منها على كافة الأصعدة.

تلكم، هي أهم عناصر الإجابة المخصصة للرد على سؤالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 أفريل 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

13 – السيد مصطفى جغدالي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي

التالي نصه:

تعرف ولاية المسيلة العديد من النقائص ويطرح سكانها العديد من الانشغالات التي أضحت تشكل احتياجات ضرورية لتحقيق التنمية بالولاية، لاسيما أن الولاية تعاني من تجميد العديد من المشاريع التي استفادت منها خلال السنوات الفارطة، وهي تخص البرنامج الإضافي الذي منحه الوزير الأول السابق عبد الملك سلال إثر زيارته لولاية المسيلة شهر أوت 2013، لذلك فإننا نتساءل عن الإجراءات المتخذة لرفع التجميع عن هذه المشاريع، لاسيما منها:

– تسجيل مشروع ربط ولاية المسيلة بالطريق السريع شرق / غرب على مسافة 45كلم،

– تكملة مشروع الطريق السيار روكاد 4 الرابط بين كل من خميس مليانة – المسيلة – برج بوعريريج،

– مقطع الطريق السيار الهضاب العليا في شطره باتنة – المسيلة – تيارت،

– رفع التجميد عن مستشفى 240 سريرا بعاصمة الولاية،

– رفع التجميد عن مشاريع قطاع الشباب والرياضة والمقدرة بـ 300 مليار سنتيم،

– رفع التجميد عن مشاريع قطاع الثقافة،

– رفع حصة الولاية من السكن في مختلف البرامج وخاصة برنامج السكن الترقوي المدعم (LPA).

تقبلوا مني، معالي الوزير الأول، فائق الاعتبار والتقدير.

الجزائر، في 15فيفري 2018

مصطفى جغدالي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الثقافة:

تبعا لإرسالكم الذي تفضلتم فيه بدعوتنا لإفادتكم بعناصر الجواب على الشطر المتعلق بقطاع الثقافة في ولاية المسيلة، والذي ورد في سؤال عضو مجلس الأمة، السيد مصطفى جغدالي، الموجه إلى السيد الوزير الأول، يشرّفني أن أوافيكم بما يأتي:

تعتبر ولاية المسيلة إحدى الحواضر الثقافية الكبرى التي تزخر بتراث ثقافي ثري ومتنوع حيث تشمل لوحدها ما لا يقل عن 141 موقعا أثريا وتاريخيا وبوجود حركية ثقافية مميزة ونشيطة مما جعلها تستفيد بعديد من مشاريع التجهيز وبدعم الدولة لمواكبة جهود المبدعين والجمعيات الفاعلة.

وتتجلى أهمية موروثها الثقافي في تصنيف أحد مواقعها التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي (قلعة بني حماد) سنة 1980 وتسجيل 15 موقعا أثريا أو معلما تاريخيا آخر ضمن قائمة الممتلكات الثقافية المصنفة على قائمة التراث الوطني، مع الإشارة أنه باستثناء تصنيف قلعة بني حماد على قائمة التراث الوطني سنة 1967 لم يحظ التراث الثقافي بولاية المسيلة بالحماية القانونية إلا منذ سنة 1999.

وبالموازاة مع إضفاء الحماية القانونية على هذا الموروث الحضاري، حظي 11 موقعا أو معلما بالولاية بتسجيل مشاريع الدراسات بغرض الترميم والتهيئة والتثمين في مدونة التجهيز القطاعية المركزية وغير المركزية وإجراء أشغال ترميم استعجالية على بعض منها، ولقد تم في هذا السياق إنجاز الدراسة المتصلة بمخطط حماية الموقع الأثري لقلعة بني حماد المسجلة ضمن برنامج الهضاب العليا سنة 2006، والذي سيتم العمل به فور اعتماده، وفق الإجراءات القانونية المعتمدة.

وعلى غرار الاهتمام بالتراث الثقافي تولي الدولة عناية خاصا للتنمية الثقافية في الولاية، حيث مكنتها مختلف البرامج المنجزة من الاستفادة بعديد من المرافق، منها دار الثقافة ومتحف نصر الدين دينه ومكتبة رئيسية و19مكتبة بلدية وملحقة للمركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، ومركز بلدي للموسيقى وترميم قاعة سينما وتوسعة متحف الولاية ومقر مديرية الثقافة.

وتدعم هذا التوجه القاضي بتعزيز القدرات المحلية في إطار البرنامجين الخماسيين 2005 ـ 2009 و2010 ـ 2014 بتسجيل 63 مشروعا، منه 40 عملية إنجاز تجهيز مكتبات المطالعة العمومية و11 عملية ترميم وتثمين التراث الثقافي و10 عمليات إنجاز وتهيئة وتجهيز مرافق مخصصة للتنشيط الثقافي ومشروعين (02) في التكوين الموسيقي.

وإلى جانب تلك المرافق المنشأة، حازت الولاية على عدد من المشاريع الأخرى الجاري إنجازها وأربعة مشاريع مسجلة لكنها مؤجلة إلى تاريخ لاحق بسبب الضائقة المالية الراهنة على غرار مسرح الهواء الطلق وقصر الثقافة وإقامة

للباحثين وإنجاز مخططات دائمة لأربعة مواقع أثرية.

وتسعى الحكومة لرفع التجميد تدريجيا عن بعض المشاريع وفق أولويات كل قطاع مع التذكير أن الحكومة قد تبنت اختيارا يقوم على ترشيد الوسائل العمومية من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها بما يضفي النجاعة والمردودية المالية أو الاجتماعية أو الثقافية حسب طبيعة كل مرفق أو مؤسسة عمومية.

ومادامت المشاريع التنموية في قطاع الثقافة التي تم تسجيلها لحساب ولاية المسيلة هي مشاريع لم يتم إلغاؤها من مدونة التجهيز فإنها تبقى مشاريع سارية قابلة للإنجاز على المديين القريب أو المتوسط.

وإن كانت هذه الولاية قد استفادت من عديد المشاريع التنموية وتمكنت بفضلها من تحريك المشهد الثقافي على المستوى المحلي، إلا أن ذلك يستوجب تظافر الجهود بين القطاعين العمومي والخاص بغرض ترقية الاستثمار في المنشآت والهياكل الثقافية وفق المنظور الجديد للتنمية الذي يثمن دور القطاع الخاص وبُعده الاقتصادي في مواكبة الجهود التي تبذلها الدولة في هذا السياق.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 أفريل 2018

عز الدين ميهوبي
وزير الثقافة

جواب السيد وزير السكن والعمران:

عطفا على الإرسال المتعلق بالسؤال الكتابي الموجه من قبلكم إلى دولة الوزير الأول والمتعلق بالتنمية في ولاية المسيلة، وردا على انشغالكم فيما يخص الجانب المتعلق بقطاع السكن والعمران والمدينة والذي تستفسرون من خلاله عن الإجراءات المتخذة لرفع حصة الولاية من السكن في مختلف البرامج وخاصة برنامج السكن الترقوي المدعم، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

لقد عرفت ولاية المسيلة حركية معتبرة في مجال السكن والعمران حيث استفادت الولاية، منذ سنة 1999 إلى غاية نهاية فيفري 2018 من تسجيل برنامج هام يقدر بـ 110.444 وحدة سكنية بمختلف الصيغ منها 91.065 وحدة منتهية (82 ٪)، 13.220 وحدة قيد الإنجاز (12 ٪)، و6.109 وحدة لم تنطلق بعد (6 ٪)، تخص في جلها، برنامج 2018 وهي موزعة كما يلي:

– 44.049 وحدة سكنية بصيغة العمومي الإيجاري (LPL)، منها 34.705 وحدة منتهية.

– 10.067 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم (LPL)، منها 7.131 وحدة منتهية.

– 53.320 وحدة سكنية ريفية، منها 48.885 وحدة منتهية.

– 2900 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار، منها 236 وحدة منتهية و1664 قيد الإنجاز.

– 108 وحدة سكنية بصيغة الترقوي العمومي (LPP) منتهية.

فولاية المسيلة لم تعرف أي توقف أو تجميد فيما يخص البرامج السكنية، كما استفادت بعنوان 2018 من 5.000 وحدة سكنية وهي موزعة كالتالي:

– 3000 وحدة سكنية ريفية،

– 1000 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار،

– 1000 وحدة سكنية من الترقوي المدعم بصيغته الجديدة، فضلا عن 1936 وحدة قيد الإنجاز (من البرنامج الخماسي 2015 – 2019).

علاوة على ذلك، استفادت الولاية في إطار العرض العقاري العمومي لفائدة ولايات الجنوب والهضاب العليا من 17.870 قطعة أرضية.

وعليه، تعرف جل المشاريع السكنية بولاية المسيلة وتيرة حسنة والعرض يغطي الطلب بنسبة كبيرة، أما بخصوص البرنامج الترقوي المدعم في صيغته الجديدة فقد تم تبليغ الولاية بـ 1000 وحدة سكنية بعنوان 2018 – كما سبق ذكره – وهي حصة قابلة للمزيد تدريجيا، حسب احتياجات الولاية وحسب الأوعية العقارية المتاحة.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

– نسخة إلى: دولة الوزير الأول.

الجزائر، في 29 مارس 2018

عبد الوحيد طمار
وزير السكن والعمران والمدينة

جواب السيد وزير الأشغال العمومية والنقل:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

تحية طيبة وبعد؛

ردا على سؤالكم الكتابي الموجه إلى السيد الوزير الأول، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة عن انشغالاتكم المتعلقة بقطاع الأشغال العمومية والنقل بولاية المسيلة، وذلك كما يأتي:

أولا: فيما يتعلق بربط ولاية المسيلة بالطريق السيار شرق غرب.

يعد الطريق الوطني الحالي رقم 60 و60أ من المحاور الهامة في شبكة الطرق على مستوى ولاية المسيلة، حيث يعتبر مدخلا للطريق السيار شرق-غرب، من الجهة الغربية للولاية.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من دراسة مشروع ازدواجية هذا الطريق على مسافة 38كلم، بين المسيلة وحدود ولاية برج بوعريريج، في إطار العملية المسجلة في برنامج 2012، والمتعلقة بالدراسات على الطرق الوطنية، وسوف يتم التكفل بأشغال الإنجاز عند توفر الغلاف المالي اللازم.

ثانيا: تكملة إنجاز الطريق السيار الاجتنابي الرابع، الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج.

يدخل مشروع الطريق الاجتنابي الرابع، الذي يمتد على مسافة 265 كلم، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وكذا مخطط الطرق والطرق السريعة 2005/2025، وهو يربط بين ولايتي عين الدفلى (خميس مليانة) وبرج بوعريريج، مرورا بكل من ولايات المدية، البويرة والمسيلة.

يهدف هذا المشروع، الذي انتهت دراساته التقنية كليا، إلى المساهمة في فك الضغط عن المناطق الوسطى للبلاد، خصوصا بالنسبة للطرق الوطنية رقم 01، رقم 04 ورقم 05، مع تعزيز البنى التحتية، كما يعتبر هذا المسار خيارا آخر للمسافرين بين شرق البلاد وغربها، إضافة للطريق السيار شرق-غرب.

وقد تم الانطلاق الفعلي في مشروع أشغال إنجاز الطريق السيار الاجتنابي الرابع، بين خميس مليانة (ولاية عين الدفلى) والبرواقية (ولاية المدية)، على مسافة 67كلم، وهو يضم جزءين:

- جزء أول يمتد من محول الطريق الوطني رقم 18 مليانة إلى حناشة، على مسافة 34كلم.
- جزء ثان يمتد من محول حناشة إلى محول الطريق الوطني رقم 01 بالبرواقية، على مسافة 33 كلم.

وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال بهذا المشروع 53 ٪.

فيما يخص إطلاق أشغال باقي المشروع (البرواقية - برج بوعريريج مرورا بالمسيلة) فهو في انتظار تسجيل العملية، ويبقى من أولوياتنا بالمنطقة.

ثالثا: بخصوص مشروع الطريق السيار للهضاب العليا في شطره الذي يمر عبر باتنة - المسيلة وتيارت.

يدخل مشروع الطريق السيار للهضاب العليا، الذي يمتد على مسافة 1030كلم، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكذا مخطط الطرق والطرق السريعة 2005/2025، وهو يربط بين الحدود المغربية - الجزائرية (العريشة - تلمسان) والحدود الجزائرية - التونسية (بئر العاتر - تبسة). مرورا بولايات سعيدة، تيارت، سيدي بلعباس، الجلفة، المدية، المسيلة، باتنة وخنشلة.

تم إعطاء إشارة الانطلاق الفعلي لمشروع أشغال الطريق السيار للهضاب العليا «الشطر الرابط بين خنشلة وباتنة، على مسافة 102كلم»، بتاريخ 30 أكتوبر 2014، وقد أسندت أشغاله إلى مجمع شركات جزائرية (خاصة وعمومية).

وبعد الانطلاق في تنصيب الورشات وقواعد الحياة وأشغال التهيئة الأولية (فتح الرواق، المداخل الترابية للورشات، نزع التربة... إلخ)، ثم توقيف الأشغال مؤقتا، في انتظار تسجيل العملية، وهو ما ينطبق كذلك على أشغال الشطر الممتد بين باتنة وتيارت مرورا بالمسيلة.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضنا عليكم، إجابة وافية على انشغالكم، كما أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والنقل.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

- نسخة إلى السيد الوزير الأول (على سبيل عرض حال).

عبد الغني زعلان
وزير الأشغال العمومية والنقل

جواب السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

ردا على سؤالكم الموجه إلى السيد الوزير الأول، والمتعلق بالمشاريع التنموية التي استفادت منها ولاية مسيلة خلال السنوات الماضية، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمحتوى

جوابنا بخصوص رفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى 240 سريرا بمقر ولاية المسيلة.

إن إجراءات رفع التجميد مست كمرحلة أولى المشاريع ذات الأولوية، كما هو حال مشروع إنجاز مركب الأم والطفل ببوسعادة والذي حظي مؤخرا بقرار رفع التجميد.

في انتظار انطلاق المشروع، موضوع انشغالكم، والذي تم اختيار الأرضية لتشييده وكذا مكتب الدراسات، بإمكان ضمان التكفل الصحي بالمرضى على مستوى المؤسستين الاستشفائيتين المتواجدتين حاليا بمقر الولاية (مؤسسة عمومية بسعة 309 أسرة ومؤسسة متخصصة في الأم والطفل تضم 70 سريرا)، علما بأن نسبة شغل الأسرة بهاتين المؤسستين لا تتعدى 50 ٪.

على ضوء ما تقدم، أرجو أن أكون قد أجبت على سؤالكم وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 مارس 2018

مختار حسبلاوي
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

جواب السيد وزير الشباب والرياضة:

يشرفني التوجه إلى سيادتكم بجزيل الشكر على اهتمامكم بالقطاع، ويسرني الرد على السؤال الذي تفضلتم بطرحه والمتعلق برفع التجميد عن مشاريع قطاع الشباب والرياضة بولاية المسيلة.

تجدر الإشارة إلى أن عدد هذه المشاريع المجمدة ضئيل مقارنة بما تم إنجازه أو في طور الإنجاز، وفي هذا الصدد، يطيب لي أن أحيطكم علما بأن ولاية المسيلة تعتبر من بين الولايات التي استفادت من برنامج استثماري هام في مجال الشباب والرياضة، وذلك في إطار المخططات التنموية الخماسية الثلاثة التي أقرتها السلطات العمومية من أجل تدارك النقص المسجل، حيث مكنت من تسجيل 128 عملية نتج عنها 234 مشروعا برخصة برنامج تقدر بـ 8.391 ملايير دج، موزعة كالتالي:

- 154 مشروعا منتهيا ومستلما.
- 59 مشروعا في طور الإنجاز.
- 21 مشروعا غير منطلق.

وفيما يتعلق برفع التجميد عند بعض مشاريع قطاع الشباب والرياضة بالولاية موضوع سؤالكم، والذي تم تحديد عددها بواحد وعشرين (21) مشروعا، نعلمكم أن هذه المشاريع التي طالها التجميد تدخل ضمن الإجراءات العامة الرامية للحفاظ على التوازنات المالية للبلاد، وتم تأجيلها إلى حين تحسن الوضع الاقتصادي، وذلك استنادا لمعيار الأولوية والحاجة الملحة والتي أصدرتها السلطات العمومية في إطار ترشيد النفقات والتحكم فيها، والتي نذكر منها أساسا:

- منح الأفضلية في تخصيص الموارد العمومية للمشاريع ذات الأولوية، والتي انطلقت بها الأشغال ضمن التكاليف المقررة.
- إعطاء الأولوية للمشاريع التي بلغت نسبة الأشغال بها معدلات إنجاز معتبرة، والتي أصبحت جاهزة للتسليم.

ونعبر لكم عن استعدادنا لبذل كل ما في وسعنا لرفع التجميد عن أي مشروع كلما اقتضت الضرورة ذلك، مع التأكيد مرة أخرى أن المشاريع المجمدة لا تزال مسجلة فهي مؤجلة مؤقتا.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 أفريل 2018

الهادي ولد علي
وزير الشباب والرياضة

14 ـ السيد مختار ياحي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

السيد الوزير؛

استفاد قطاع الفلاحة بولاية تيارت سنة 2013 من

مشروع إنجاز تعاونية الخضر والحبوب الجافة، على مستوى دائرة مشيرع الصفا، وهو المشروع الذي استبشر به فلاحو المنطقة، بالنظر لعوائده ومردوده عليهم وعلى القطاع الفلاحي بشكل عام وقد بدأت أشغال تهيئة الأرضية التي سينجز عليها المشروع في حينه، إلا أنها توقفت فجأة ودون تقديم مبررات موضوعية لهذا التوقف وظل المشروع يراوح مكانه منذ ذلك التاريخ، ما أدخل الشك في نفوس فلاحي المنطقة.

السيد الوزير؛

ماهي الأسباب الحقيقة التي أدت بتوقف أشغال هذا المشروع الحيوي بالمنطقة؟

وماهي الإجراءات التي تعتزم مصالحكم الوزاية اتخاذها لإعادة إطلاقه من جديد، حتى يتجسد على أرض الواقع؟

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار والتقدير.

الجزائر، في 27 فيفري 2018

مختار ياحي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد؛

ردا على سؤالكم الكتابي والمتعلق بالأسباب التي أدت إلى توقف أشغال مشروع إنجاز تعاونية الحبوب والبقول الجافة على مستوى دائرة مشرع الصفا، بولاية تيارت، وعن الإجراءات المتخذة من قبل القطاع في هذا الموضوع، يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

يعد مشروع إنجاز الوحدة المعدنية لتخزين الحبوب ببلدية مشرع الصفا، بولاية تيارت، والتي لها طاقة تخزين 200.000 قنطار، من بين مجموعة من المشاريع المتضمنة إنجاز 39 منشأة جديدة للتخزين، بسعة إجمالية تقدر بـ 8.200.000 قنطار، والمبرمجة طبقا للائحة مجلس مساهمات الدولة رقم 07 /101 /15 /03/ 2010، المتعلقة بوضع التدابير لحل إشكالية نقص قدرات التخزين على المستوى الوطني والتي يشرف على متابعة إنجازها الديوان الجزائري المهني للحبوب بصفته رئيسا للمشروع.

لقد أسندت عملية إنجاز الوحدة المعدنية لتخزين الحبوب ببلدية مشرع الصفا، بولاية تيارات، وليس بمشروع إنجاز تعاونية الحبوب والبقول الجافة، كما جاء في سؤالكم المطروح، إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية «BATIMETAL»، حيث حددت مدة إنجازها بـ 24 شهرا، بداية من تاريخ إطلاقه في أفريل سنة 2015، حيث وصلت نسبة الإنجاز الإجمالي إلى 37 ٪، مع تسليم الخلايا المعدية للتخزين على مستوى الموقع.

غير أن هذا المشروع عرف تأخرا في الأشغال بسبب الإمكانيات التقنية واللوجستيكية المحدودة للمؤسسة المناولة «ETB BABEL»، المعينة من طرف شركة «BATIMETAL»، مما نجم عنه توقف الأشغال لمدة 04 أشهر، والتي تم استئنافها في جويلية 2017، إلا أن الإنجازات لم تستمر وتوقفت أشغال الهندسة المدنية للمرة الثانية بتاريخ 26 فبراير 2018، وذلك رغم الإعذارات التي وجهها الديوان الجزائري المهني للحبوب للشركة المعنية.

وأمام هذه الوضعية الراهنة، بادرت دائرتنا الوزارية إلى تنظيم عدة اجتماعات مع المؤسسة المعنية لرفع العراقيل، واستئناف الأشغال وهو ما تم التأكيد عليه كذلك خلال الزيارات الوزارية الميدانية على مستوى الولايات المعنية وبالتنسيق المتواصل مع وزارة الصناعة والمناجم.

وتبقى مصالح قطاعنا الوزاري تتابع عن كثب، عملية إنجاز هذا المشروع الهام الذي سيمكن من مرافقة الإنتاج الوطني للحبوب، بهدف تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها.

وتقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 31 ماي 2018

عبد القادر بوعزقي
وزير الفلاحة والتنمية الريفية
والصيد البحري

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 9 ذو الحجة 1439
الموافق 22 جويلية 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587